الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

29**جماد الاول** – 2-1 **جماد الثانى** 1436 / 22-21-20 **مارس** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7
حقوق الانسان فى العالم	30

حقوق الإنسان: السجناء لهم الحق في الخروج لبعض الحالات .. والاتصال بالأهل والأصدقاء

المصدر: جريدة انحاء الجمعة 29 جماد الاول 1436هـ - 20 مارس 2015م
/http://www.an7a.com/170519

أنحاء) – متابعات : ـ
أوضحت جمعية حقوق الإنسان أن نزلاء السجون لهم بعض الحقوق الخاصة أثناء قضاء فترة محكوميتهم، منها الخروج من السجن لمباشرة بعض المصالح، كالدفن والعزاء والزواج لأحد من أفراد الأسرة.
وقالت الجمعية إن السجين أيضاً يحق له زيارة عائلته لمدة 24 ساعة، في حال عدم تمكنهم من زيارته بالسجن وذلك وفقاً لضوابط محددة، كما أن له الحق في المراسلة مع أهله وأصدقائه بالخطابات والاتصالات الهاتفية.
وتابعت الجمعية بسرد بعض حقوق السجناء، أنه في حال القبض على أي شخص أو توقيفه يكون له الحق في إخباره بأسباب الإيقاف، والاتصال بمن يرى إبلاغه، كما أنه لا بد أن يتم استجوابه خلال 24 ساعة، أو تأمر دائرة التحقيق بإخلاء سبيله.

حقوق الإنسان: للسجناء حق الخروج مؤقتاً في تلك الحالات

المصدر: جريدة الوئام الجمعة 29 جماد الاول 1436هـ - 20 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - الوئام :
أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أنه للسجين الحق في الخروج من السجن مؤقتًا لمباشرة بعض مصالحه، أو زيارة عائلته وفقًا لضوابط محددة.
وأوضحت الجمعية في عدة تغريدات لها على حسابها الرسمي بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، أنه للسجين الحق في الخروج من السجن لمباشرة بعض مصالحه كدفن أحد أفراد أسرته وحضور العزاء فيه أو حضور زواج أحد ممن يعولهم شرعًا، مضيفة في تغريدة أخرى أنه يحق له الخروج من السجن لزيارة عائلته لمدة 24 ساعة وفق ضوابط محددة وذلك في حال عدم تمكنهم من زيارته في السجن.
وأضافت الجمعية أن للسجين الحق في المراسلة مع أهله وأصدقائه بالخطابات والاتصالات الهاتفية، وأن يطلب من إدارة السجن إحضار كاتب عدل لضبط توكيل السجين أو غيره من التصرفات أو اصطحابه للمحكمة.
وأبانت في تغريدة أخرى أن للسجين الحق أيضا في التدريب والتأهيل على بعض المهن، من خلال إلحاق السجناء بدورات تدريبية لحِرَف ومهارات متعددة.

محامي سعودي يرد على مزاعم السويد : القضاء سلطة مستقلة ولا سلطان لغير الشريعة

المصدر: جريدة الوئام الجمعة 29 جماد الاول 1436هـ - 20 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - الوئام :
أكد المحامي والمستشار القانوني حمود بن فرحان الخالدي في معرض رده على المغالطات التي صدرت من وزيرة الخارجية السويدية ، على استقلالية السلطة القضائية في المملكة العربية السعودية المستمدة من النظام الأساسي للحكم ؛ والذي يعد أهم وثيقه دستوريه للمملكة ، حيث نصت المادة السادسة والأربعون منه على أن : (القضاء سلطة مستقلة ، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية) .
وأوضح تلمسه والجميع للدور المقدر للجهود الظاهرة للنهوض بالأعمال القضائية والسعي لتحسينها وتطويرها ومتابعتها وتساوي الجميع أمامها ؛ وذلك إعمالاً للمادة السابعة والأربعون من النظام الأساسي للحكم في المملكة والتى نصت أيضاً على أن : (حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمُقيمين في المملكة ، ويُبين النظام الإجراءات اللازمة لذلك) .
وأبدى استغرابه من الادعاءات الباطلة التي توجه لقضائنا الشامخ ولحقوق إنساننا المصانة والتي كفل النظام السعي لتحقيقها من خلال هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان واللتان يتوازيان ويلتقيان فيما يخدم العملية الحقوقية في المملكة .
كما دلل الخالدي بالدليل المشاهد للقارىء والمتابع للدور الحقوقي الثابت والقائم لقضاء المملكة من خلال وقوفه الشخصي على ذلك الدور أثناء ترافعه في بعض القضايا ، حيث سهل ذلك المرفق العدلي تواجد الجهات الحقوقية للوقوف على الإجراءات القضائية المتبعة في تلك القضايا ، وتبديد أي صورة مغلوطة قد يضعها البعض عنا ولا غرابة في ذلك لحاجة في نفسه المريضة ، حيث بين ذلك ربنا عزو وجل بقوله : (وَإِذا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنامِلَ مِنَ الْغَيْظِ قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ إِنَّ الله عَلِيمٌ بِذاتِ الصُّدُورِ) .

لمدة 24 ساعة.. حقوق الإنسان: يحق للسجين الخروج من السجن لزيارة عائلته

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 29 جماد الاول 1436هـ - 20 مارس 2015م
http://www.al-jazirah.com/2015/20150320/lp3.htm

الجزيرة - وهيب الوهيبي
أكدت جمعية حقوق الإنسان على حق السجين في الخروج من السجن لزيارة عائلته لمدة 24 ساعة وفق ضوابط محددة وذلك في حال عدم تمكنهم من زيارته في السجن كما له الحق في المراسلة مع أهله وأصدقائه بالخطابات والاتصالات الهاتفية.

وأعطت الجمعية الحق للسجين في الخروج من السجن لمباشرة بعض مصالحه كدفن أحد أفراد أسرته وحضور العزاء فيه أو حضور زواج أحد ممن يعولهم شرعاً لافتة أنه للحق أيضا أن يطلب من إدارة السجن إحضار كاتب عدل لضبط توكيل السجين أو غيره من التصرفات أو اصطحابه للمحكمة.
وأكدت في هذا الصدد أنه في حالة القبض على أي إنسان أو توقيفه يكون له الحق في إخباره بأسباب الإيقاف والاتصال بمن يرى إبلاغه.

تسجيل 84 ألف دعوى نفقة وحضانة خلال 7 أشهر

الرياض تتصدر القائمة.. تليها جدة ثم مكة المكرمة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 22 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030140

جدة: نجلاء الحربي
كشفت مؤشرات وزارة العدل الخاصة بقضايا الأحوال الشخصية عن ارتفاع دعاوى النفقة والحضانة في المملكة إلى نحو 84 ألف قضية، وذلك منذ افتتاح محاكم الأحوال الشخصية في ذي القعدة الماضي.
وبلغ عدد دعاوى النفقة 43 ألفا فيما سجلت المحاكم 41 ألف دعوى تختص بحضانة الأطفال، وسجلت مدينة الرياض أعلى نسبة في عدد قضايا النفقة بـ 1122 قضية، تلتها جدة بـ 768 قضية وسجلت مكة المكرمة 394 قضية، أما قضايا الحضانة فسجلت الرياض 1046 قضية ثم جدة بـ 764، فمكة المكرمة بـ 473 قضية.
من جهته، كشف مصدر قضائي بمحكمة الأحوال الشخصية بجدة لـ"الوطن" أن أكثر الشكاوى المرفوعة لدى المحكمة تتمثل في الحضانة والنفقة، وربما أسهم القرار الأخير الذي أعطى المرأة المطلقة حق الولاية على أبنائها إلى جانب إعطائها الحرية في استخراج أوراق الأبناء ومراجعة الدوائر الحكومية، في زيادة عدد هذه الدعاوى.
وأضاف أن محكمة الأحوال الشخصية تستقبل كل الدعاوى الخاصة بالأسرة بما يتعلق بالطلاق والنفقة والخلع والحضانة، وقد حققت تلك المحاكم خلال الفترة البسيطة منذ تدشينها أحكاما في مصلحة المرأة، كما عجلت من وتيرة النظر والحكم في القضايا بشكل أفضل من السابق.
من جهة أوضح عضو مجلس الشورى الشيخ عازب بن سعيد آل مسبل لـ"الوطن" أن مسألة التقاضي في قضايا الأحوال الشخصية مكفولة ومعروفة ضمن نظام المرافعات الشرعية الذي صدر أخيرا، مبينا أن زيادة العدد في هذه القضايا يدل على أن المجتمع تحدث فيه قضايا أسرية مختلفة.
وأكد آل مسبل أن هناك قضاء مستقلا ويطلق عليهم قضاة التنفيذ ولديهم دوائر في المحاكم العامة ووضعوا لتطبيق العقوبات على من لا يطبق الأحكام الصادرة من محكمة الأحوال الشخصية كالحضانة أو رؤية الأبناء، مشيرا إلى أن المنظومة العدلية اكتملت بصدور النظام الخاص بالترافع في قضايا المظالم والمرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية وكذلك نظام المرافعات أمام ديوان المظالم ونظام قضاة التنفيذ، وبذلك تكون المنظومة مكتملة، أما ما يخص اللوائح فهي من اختصاص الجهات التنفيذية.
من جهتها، قالت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين إن القضاء السعودي أصاب كثيرا عندما أصدر قراراته الخاصة في إعطاء المطلقات حق الولاية على أبنائهن، وساعدتهن تلك القرارات في أخذ حقوقهن سواء الحضانة أو النفقة وهذه خطوة تحمد للقضاء.
وأضافت أن القرارات لم تتوقف عند هذا الحد بل ألزمت كل من يمتنع عن تنفيذ الأحكام بتنفيذها إجباريا سواء من يمنع أما من رؤية أبنائها أو أن يمتنع شخص عن دفع النفقة لأولاده.

د. القحطاني التقى عميد كلية الحقوق بجامعة الملك فيصل

المصدر: جريدة الرياض السبت 1 جماد الثانى 1436هـ - 21 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1032005

استقبل عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود د. مفلح القحطاني عميد كلية الحقوق بجامعة الملك فيصل د. خالد بن ابراهيم الحصين الذي حل ضيفا على الكلية بمقرها بالرياض يوم أمس الخميس إذ عقد القحطاني والحصين اجتماعا بحضور وكيل كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود د. عبدالله الغامدي تم التطرق فيه لكافة الجوانب الاكاديمية والتطويرية وسبل التعاون بين الكليتين بما يسهم في تطوير آلية العمل للنهوض بالكليتين الى مصاف الكليات المشابهة في الجامعات العالمية وبعد نهاية الاجتماع اطلع د. الحصين على أقسام الكلية الاكاديمية والادارية والوحدات والقاعات الذكية والاستديوهات والجمعيات وفي نهاية الزيارة عبر د. الحصين عن إعجابه بالتطور الذي تشهده الكلية وقدم شكره للدكتور مفلح القحطاني نظير الحفاوة التي لقيها بجانب استفادته من خبرات الكلية في كافة الجوانب.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"قانوني": "العدل" تضيّق على "الوكلاء"... وغياب الربط الإلكتروني يرهق المرأة

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 29 جماد الاول 1436هـ - 20 مارس 2015م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب

اتهم مستشار قانوني، وزارة العدل بـ«التضييق على الوكلاء»، لتعارض مهماتهم مع المحامين في المحاكم، لافتاً إلى قرار الوزارة بمنع الوكيل من التقاضي في أكثر من ثلاث قضايا، موضحاً أنه يوجد توجّه لتضييق عليهم، داعياً إلى «التقييد وليس التضييق»، مؤكداً ضرورة «ربط وزارة العدل بالوزارات الأخرى ومراكز الشرطة إلكترونياً، للحدّ من التجاوزات التي تحدث من الوكلاء».

وقال المستشار القانوني عضو الجمعية العلمية القضائية السعودية عبدالمحسن المحرج، في لقاء نظمته «غرفة الشرقية» مساء أول من أمس، بعنوان: «اختيار المرأة لوكيلها» «إن المحامي في السعودية أصبح مثل «الكشكول» وأشبه بـ «المعقب»، ولا بد من التخصص في القضايا»، لافتاً إلى «قرار صدر في 1428هـ، أكد على تخصيص المحاكم، إلا أنه لم يطبق كلياً على الواقع إلى الآن، باستثناء الدوائر التجارية في ديوان المظالم، التي هي على وشك الانفصال الآن عن الديوان، واقتصار الأخير على القضاء الإداري».

وأشار المحرج إلى أن المناهج القانونية في الجامعات «ليست بالشكل المطلوب». وقال: «لا يوجد اختصاص فيها مثل: الطب والهندسة. فالجامعات تدرس القانون العام. والمحامون يستفيدون من الدورات التدريبية التي تقدم برسوم مرتفعة، ولكنها تفيدنا أكثر من الدراسات العليا». فيما أوضحت قانونيات حضرن اللقاء أن «جامعات سعودية بدأت في تحديد مسار الطالب الذي يدرس القانون، إما التجاري، أو السعودي، أو الدولي». واعتبر المحرج هذا النقطة «إيجابية ستضيف كثيراً للمحامين السعوديين».

وانتقد «نقص الثقافة الحقوقية». وذكر أنها «أحدثت فراغاً في المجتمع، ولا بد من معرفة أن الوكيل غير مرخص له، وغير مسجل في وزارة العدل. فيما يكون المحامي مرخصاً له ويعمل بصورة رسمية، ويسمح له بالتقاضي في أكثر من ثلاث قضايا».

وعن عدم تقبل المرأة كمحامية في المجتمع لعدم ثقتها في نفسها، أو لعدم توافر وظائف في مجتمعها، أجاب المحامي المحرج: «لا يوجد فرق بين الرجل والمرأة، على رغم أن الرجل انفرد أعواماً طويلة بالمحاماة، ودخول النساء كان صعباً. وأعتقد أنه إلى الآن لم يتم تقبلها كمحامية في المحاكم بشكل كافٍ»، مقترحاً أن يقتصر عمل المحامية السعودية على «تقديم الاستشارات وكتابة المذكرات إذ ستبدع أكثر. أما المحاكم ومعاركها فأشكُ أنها ستنجح فيها، علماً بأنه لا مقارنة بين إنجاز المحامي من معاملات وقضايا شهرياً مع المحامية، التي ما زالت حديثة العهد».

وبرر اختيار المرأة الوكيل أكثر من المحامي، بـ «ضغوط اجتماعية، وليس إجباراً من الجهات الحكومية، فالمرأة لها استقلالية تامة، ولها الحرية في اختيار من تشاء. على رغم أننا ما زلنا نعاني من نقص شديد في الثقافة الحقوقية».

وعن التجاوزات التي تقع من بعض الوكلاء، قال: «الأصل في يد الوكيل الأمانة والثقة، وهذا لا يتنافى مع التوثيق، فتوثيق التعاملات أمر ضروري، والحل هو عدم إعطاء وكالات عامة، ولا بد من تقييد الصلاحيات، وفي حال انتهاء الوكالة لا بد من التوجّه لكتابة العدل لإلغاء الوكالة، وتبليغ جميع الجهات الرسمية بعدم التعامل مع الوكيل الذي تم فسخ وكالته. علماً بأن المرأة هنا ستواجه مشكلة بأنها ستتوجه لكل دائرة حكومية لتبليغها، وذلك لعدم الربط إلكترونياً بين وزارة العدل والجهات الحكومية والمصارف، إضافة إلى ضرورة تبليغ قسم الشرطة في نطاق سكن الوكيل، لتسليم أصل الوكالة».

المحرج: الناس لا تفرق بين المحامي و«الدعوجي»
< أرجع المستشار القانوني عضو الجمعية العلمية القضائية السعودية عبدالمحسن المحرج، حاجة المرأة إلى الوكيل لأسباب عدة، منها «عدم المعرفة الكاملة بالأنظمة والتعاميم وصعوبة السير في عملية التقاضي، وتعقيد الإجراءات في الجهات القضائية، وانشغال الكثيرين في أعمالهم، لعدم القدرة على الحضور»، لافتاً أن وجود محام أو وكيل «يبعث نوعاً من الراحة النفسية لدى الموكل، فالمحامي له دور وقائي، والآن يوجد ما يسمى بالقانون الوقائي، إلا أنه لم يطبق في السعودية حتى الآن. وهو قانون يؤكد على أهمية وجود محامٍ، وفي حال عدم وجوده تقوم المحكمة بندب محامٍ».
وأكد المحرج أن هناك «معايير اختيار للوكيل في المرافعات تعتمد على نوع القضية، والسمعة الحسنة، والخبرة، والتفريق بين المحامي والدعوجي، وهذا غير موجود، وضرورة الالتزام بالمواعيد، وحسن المظهر، إضافة إلى عدم الجزم بنجاح القضية». أما في المعاملات المالية فذكر أنه يتطلب أن يكون الوكيل «ذا خبرة وفطنة، ومستشاراً في التعاملات الكبيرة»، مستعرضاً أهم الخطوات التي تسبق الدخول في تفاصيل القضية وهي «خطوات عملية للتعامل مع الوكيل، منها الاجتماع والعقد ومرحلة إعداد الوكالة».
وحذر من الوكالة العامة «حتى لو كان الوكيل قريباً، ومعرفة ألفاظ التوكيل جانب وقائي مهم، ولا بد من الابتعاد عن الضغوط والمجاملات، أو التنازل عن حق المدعى عليه، أو قبول الأيمان، وغيرها من ضغوطات، فنشر الثقافة الحقوقية أصبح من المهمات التي تقع على الجميع، لذا يجب الابتعاد عن إعطاء لسانك للغير».
وأوضح المحرج خطوات التعامل مع الوكيل، ومنها «الاتفاق على الصياغة في العقد والأتعاب، والتفريق في الأتعاب بين الحكم الابتدائي مكتسب القطعية معلق التنفيذ والحكم بعد التنفيذ، فالحكم لا يكتسب القطعية إلا في ثلاث حالات، وهي في حال مصادقة من محكمة الاستئناف، وإذا قبل الخصوم بالحكم، وفي حال انتهاء مهلة الـ 30 يوماً وفق النظام، ليقدم مذكرات اعتراض. ولا بد من معرفة أن الحكم الابتدائي لا يعني كسب القضية، لذا يلزم الاتفاق على الأتعاب بصورة واضحة».

•الخدمة المدنية" لـ•التعليم": يحق للمعلمات التعويض عن الوضع أثناء الإجازة

المصدر: جريدة الحياة السبت 1 جماد الاول 1436هـ - 21 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - سعد الغشام
كشفت وزارة الخدمة المدنية عن أن المادة الثالثة من لائحة الإجازات الجديدة تعطي العاملات في قطاع التعليم (معلمات، وإداريات، ومشرفات تربويات) اللائي وضعن مواليد خلال فترات الإجازة الرسمية الحصول على إجازة تعويضية في وقت لاحق.
وأشارت «الخدمة المدنية» في خطاب موجه إلى الإدارة العامة للتعليم في الرياض (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، إلى أن المادة الأولى من لائحة الإجازات تنص على أن العطلة الصيفية للعاملين في حقل التدريس وللمشرفين التربويين والمشرفات التربويات تعد بمثابة إجازة عادية في حال عدم تكليفهم بمهمات أخرى.
وأكدت أن المادة الثالثة من اللائحة الجديدة تنص على أنه يحق للجهة المختصة - أي جهة العمل - تكليف العامل في حقل التدريس بمهمات تتعلق بعمله أثناء الإجازة، شريطة ألا يقل ما يتمتع به منها عن 36 يوماً.
وأضافت: «وبالتالي فإن المعلمة التي تضع في الإجازة الصيفية تعتبر لها رصيد، بحيث إذا سمحت ظروف العمل بالتمتع به فيما بعد أو التعويض عنه عند نهاية الخدمة».
ويأتي خطاب وزارة الخدمة المدنية بعد تسلمه استفسارات عدة من «تعليم الرياض»، وبالتحديد من إدارة الاستفسارات الوظيفية أخيراً، عن كيفية التعامل مع المعلمات اللائي وضعن خلال الإجازات العادية، ولم يحصلن في المقابل على

إجازات تعويضية وفق النظام القديم. يذكر أن نظام لائحة الإجازات الجديد، الصادر عام 1426هـ، يمنح المعلمة التي وضعت مولوداً خلال إجازة صيفية، الحق في الحصول على إجازة تعويضية خلال فترة الخدمة أو عند نهاية الخدمة، كون النظام يمنح للإدارات التعليمية حق تشغيلهن خلال فترة الصيف إن دعت الحاجة.
وكانت وزارة التعليم أصدرت قراراً في شوال الماضي، قضت بموجبه إلغاء إجازة رعاية المولود للمعلمات والإداريات ومنسوبات التعليم بكل الفئات، وتسبب القرار في ردود فعل واسعة وغضب عارم بين أوساطهم، ووصفوه بالقرار الجائر، ومخالفة ضوابط الإجازات في نظام وزارة الخدمة المدنية، إلا أن «التعليم» تراجعت أخيراً عن مثل هذا القرار بعدما اتضح أن ذلك يخالف أنظمة ولوائح وزارة الخدمة المدنية.
«نجران»: 14 مدرسة تحصل
على المستوى الذهبي في المجال الصحي
حققت 14 مدرسة في إدارة التعليم بمنطقة نجران المستوى الذهبي في برنامج المدارس المعززة للصحة والمرشدين الصحيين في المنطقة، الذي يهدف إلى توفير بيئة صحية ملائمة للتعليم من خلال تفعيل عدد من البرامج الصحية، وتدريب منسوبي المدارس على تطبيقها. وأوضح مدير إدارة الصحة المدرسية في تعليم نجران الدكتور إبراهيم بالحارث أن عدد المدارس المشاركة في هذا البرنامج بلغ 77 مدرسة، حصلت 14 مدرسة على المستوى الذهبي، فيما حققت 21 مدرسة المستوى الفضي، و21 مدرسة المستوى البرونزي، وينتظر حصول 21 مدرسة على المستوى البرونزي هذا العام. وأشار بالحارث إلى أن البرنامج يهدف إلى توفير بيئة صحية ملائمة للتعلم من خلال تفعيل البرامج الصحية، ومنها الإسعافات الأولية والصحة النفسية وصحة البيئة والتغذية والأمن والسلامة المدرسية والاهتمام بصحة الطلاب والكادر التعليمي والعاملين بالمدرسة، ما يؤهلها للقيام بدور فعّال في تعزيز صحة المجتمع. وبيّن أنه تم تدريب 348 مرشداً ومرشدة صحية على تطبيق البرامج الصحية التي تخص العناصر الأساسية في المشروع.

الحياة AL HAYAT

"البرماويون": 77 عاماً من "الفرار بالدين" إلى السعودية... و"بطاقة الإقامة" تضيء الأمل

المصدر: جريدة الحياة السبت 1 جماد الاول 1436هـ - 21 مارس 2015م
اضغط هنا

جدة - معاذ العمري
منذ أكثر من 100 عام، تشهد دولة ميانمار «بورما» (جنوب شرقي بنغلاديش) العديد من التطورات والحروب العرقية، والتي تهدف إلى تطهير المسلمين في إقليم «آراكان» (غرب البلاد) عرقياً من البوذيين هناك، وبرغم الحشد الدولي لمناصرة هذه الأقلية المسلمة التي تعاني الظلم والاضطهاد على الأصعدة كافة، إلا أن مساعي تلك المنظمات والدول باءت بالفشل في تحقيق العدالة والتعايش الديموقراطي.
ففي العام 2010 أجريت أول «انتخابات ديموقراطية» في ميانمار كما وصفتها الحكومة منذ 20 عاماً، والتي فاز بها مؤيدو الديموقراطية بعضوية البرلمان، إلا أن تلك الانتخابات لم تنجح في إقامة علاقات سياسية جيدة مع الحكومات الكبرى على مستوى العالم، وذلك لنصرة الأقلية المسلمة، ولم تكن غير تطورات متناقضة للصوت الديموقراطي المنتخب، في مقابل تقدم هش نحو الديموقراطية، الذي لا يزال الطريق أمامه طويلاً.
وبحسب التقارير الدولية والمراصد الخاصة بحقوق الإنسان أظهرت أن مأساة ومحنة مسلمي «الروهينغيا» التي مارستها عليهم الجماعات المتطرفة من القمع والظلم وعمليات التطهير العرقي أدت إلى تهجير حوالى أربعة ملايين نسمة من ديارهم، ومقتل نحو 200 ألف منذ خروج الاستعمار البريطاني حتى الآن.
يقول شيخ الجالية البرماوية في السعودية أبو الشمع عبدالمجيد خلال حديثه إلى «الحياة» إن مسلمي الروهينغيا البالغة نسبتهم 15 في المئة من نسبة السكان في ميانمار، عانوا من جور الحكومة البورمية ردحاً من الزمن، إذ تسعى الحكومة مستميتة للتصفية الجسدية والتطهير العرقي وحملات الإبادة ضد المسلمين، وتهجيرهم وتشريدهم من الوطن، ومن جانب

آخر تدفعهم إلى المعاش المتردي وتفتح المجال أمام المنظمات التنصيرية الدولية التي تعمل تحت شعار الأعمال الخيرية لإخراج هؤلاء المسلمين البائسين عن دين الإسلام.
ويضيف: «يواجه العالم الإسلامي اليوم كثيراً من قضايا دولية ومحلية مشتركة، كما أنه يعاني من المشكلات التي تخص الدولة أو المنطقة، فيتحتم على العلماء النظر في القضايا الدولية وبذل قصارى جهودهم لإيجاد الحلول للمشكلات».
ويؤكد أن منطقة «آراكان» كان تاريخ المسلمين فيها مشرقاً، إذ أدّوا دوراً أساسياً في تعميرها، وحضارة وثقافة جديدة، فهذه المنطقة رغم كونها أرضاً موروثة للمسلمين من آبائهم وأجدادهم، حكم المسلمون فيها لمدة ثلاثة قرون ونصف القرن، مضيفاً: «إلا أن المسلمين اليوم يتعرضون فيها للذل والهوان، ولا يعيشون فيها إلا حياة العبودية بل يعتبرون أجانب».

«تعريف» ربع مليون «برماوي»

< أكد شيخ الجالية البرماوية في مكة المكرمة أبو الشمع عبدالمجيد خلال حديثه إلى «الحياة» أن عدد البرماويين الذين تم تعريفهم في السعودية بلغ ربع مليون نسمة.
ويوضح عبدالمجيد، أن أبناء جاليته يعيشون على أرض المملكة العربية السعودية منذ نحو 77 عاماً، قادمين من وطنهم نتيجة لما يعانونه من ظلم وتعذيب من الحكومة الروهينغية والجماعات المتطرفة، والتنكيل بالمسلمين في بلادهم، مثمناً دور الحكومة السعودية في مساعدة الشعب البرماوي، والوقوف في صف المسلمين ضد عمليات الإجرام في بلادهم.
ويؤكد أن الإجراءات التصحيحية الأخيرة التي أقرتها الحكومة السعودية، ممثلة في إمارة منطقة مكة المكرمة وتوجيهات الأمير خالد الفيصل في منح الإقامات المجانية لأبناء الجالية، أسهمت في حل العديد من المشكلات التي كانت تواجههم، وتسهيل سبل التنقل والإقامة من خلال إصدار الإقـامات التـعريفية لأبناء الجالية البرماوية.
وأشار إلى أن الأبناء الذين كانوا يدرسون في المدارس الخيرية الأهلية الخاصة بالجالية أصبح بإمكانهم بعد منحهم الإقامة الدراسة في المدارس العامة، منذ المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الثانوية.
وبيّن أن عدد أبناء الجالية البرماوية في السعودية يقدر بأكثر من ربع مليون نسمة والذين تم تعريفهم حتى الآن، وذلك من خلال لجنة تصحيح أوضاع الجالية البرماوية في إمارة مكة المكرمة، واعتماد التعرف من مجالس الأحياء المتعددة في المنطقة، والتي أسهمت في تفويج العديد من أبناء الجالية وتسهيل إجراءاتهم، مفيداً بأن مميزات الإقامة التي تمنحها السلطات السعودية للجالية تساعد على تسهيل التنقل والعمل والدراسة والصحة، «إذ إنها أهم ما يميز الإقامة»، وعن أبرز الأنشطة والأعمال التي يزاولها أبناء الجالية، قال: «يغلب على الجالية البـرماوية العمـل في مجال البناء والمقاولات والمهن الحرفية الأخرى، إضافة إلى تعليم القرآن وحلقات الذكر في المساجد».

1948 أول دفعة مهاجرة للمملكة.. ومطالبات بمقاعد دراسية في «معاهد التدريب» و«الجامعات»

< الفرار بالدين من نار البوذية والاستبداد إلى أرض الحرمين، كان أول القرارات التي اتخذها المسلمون البرماويون للهرب من تنكيل الجماعات المتطرفة في بلادهم والحكومة الموالية لها، إذ جاءت تلك الدفعات إلى المملكة العربية السعودية في عهد مؤسسها الملك عبدالعزيز تطلب الأمن والاستقرار، وذلك منذ العام 1948 إلى 1950.
ويوضح الأمين العام للجالية البرماوية في السعودية عبدالله معروف أن تعامل السعودية في عهد مؤسسها مع المسلمين البرماويين اللاجئين إليها، أضاء الدرب لكثير من العائلات والمسلمين للهرب من سطوة الحكومة البوذية إلى أرض الحرمين، والتي تتابعت الهجرات منذ العام 1948 وحتى العام 1971، وكانت أول هجرة على الأقدام لـ12 فرداً استمرت لعام كامل في العام 1955، إذ لم يصل منهم سوى شخصين فقط وتوفي الآخرون لظروف السفر ومشقة السير.
ويبيّن لـ «الحياة» أن الوضع الاجتماعي للجالية البرماوية في السعودية دون المتوسّط وغالبيتهم من الفقراء، إذ ليس لهم دخلٌ غير الدخل البسيط الذي يحصلون عليه من المهن التي يعملون فيها، والتي لا تتجاوز رواتبها 500 إلى 900 ريال، إضافة إلى أن غالبية البرماويين (الآباء) ينخرطون في الأعمال المهنية، كالسباكة والنجارة والكهرباء والبناء، لافتاً إلى أن الذين يحملون الجنسية السعودية من أبناء الجالية، انخرطوا في خدمة الدولة عبر الوظائف الحكومية، أو القطاع الخاص.
ويشير إلى أن غالب أبنائها الذين نشأوا في السعودية يفضّلون التدريس في المدارس الخيرية وحلقات التحفيظ، وإمامة المساجد بعد حفظهم القرآن الكريم، وحصولهم على شهادات الثانوية أو المرحلة العالية، أو العمل في المكتبات أو كسائقين، مبيناً أن 70 في المئة من أبناء الجالية الصغار يدرسون في المدارس الخيرية أو الحكومية، وملتحقون بحلقات تحفيظ القرآن الكريم.
وأفاد معروف بأن الجالية البرماوية في السعودية تتطلع إلى السماح لها بالعلاج في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية، أو حتى برسوم مخفضة، خصوصاً في الحالات الصحية الضرورية كالأمراض المزمنة، والولادة، إضافة إلى

فتح معاهد التدريب الخاصة لأبناء الجالية للانخراط في الأعمال المهنية في سوق العمل السعودي، والمشاركة في النهضة التنموية للمملكة، وتوفير مقاعد دراسية في الجامعات والمدارس.
وأضاف: «ندعو من خلال الوضع الأمني إلى فتح أطر التنسيق والتعاون والتواصل مع الجهات الأمنية في القضاء على أسباب الانحراف، وتكوين مجلس اعتباري يعتمد من الجالية ليكون حلقة وصل بين الجالية وبين الجهات المعنية، ذات العلاقة المباشرة بالأوضاع الاجتماعية والأمنية».
«منظمة التعاون» تنشئ مركزاً وصندوقاً مالياً لمسلمي «الروهينغيا»
< حملت منظمة التعاون الإسلامي على عاتقها لواء الدفاع عن الأقلية المسلمة الروهنغية في المحافل الدولية كافة، وأخيراً في مجلس الأمن الدولي التابع للمنظمة العالمية للأمم المتحدة، وذلك بإرسال فريق الاتصال الوزاري في التعاون الإسلامي المعنى بأقلية الروهينغيا المسلمين إلى نيويورك، لبحث القضية عالمياً، إضافة إلى إنشاء صندوق خاص لإعادة إعمار وإعادة تأهيل ولاية آراكان برعاية التعاون الإسلامي.
وفي ما يختص بزيارة الوفد الوزاري إلى نيويورك، نتجت منها في نهاية العام 2013 استجابة حكومة ميانمار لطلب منظمة التعاون الإسلامي بالترتيب لزيارة الأمين العام، ووفد وزاري من فريق الاتصال المعنى بالروهينغيا إلى ولاية راخين، ومناطق أخرى عدة يقطنها مسلمون في ميانمار للوقوف على أوضاعهم.
فيما دشنت المنظمة في وقت سابق مركز الروهينغيا العالمي في مقر المنظمة، الذي يهتم بحماية حقوق أبناء شعب الروهنغيا وتحسين ظروف معيشتهم أينما كانوا، مؤكدة أن المركز سيؤدي وظيفة إعلامية بحيث يتيح معارف أساسية ومعلومات محدثة لإعداد تقارير عن قضايا الروهينغيا تتسم بالدقة والعمق، بغية مساعدة المنظمات الدولية على وضع الخطط لمد يد العون بقصد التخفيف من محنة أبناء شعب الروهينغيا.
وفي تقرير عن المركز الروهينغي، أوضح أن العنف في بورما لم يتوقف منذ اندلاع شرارته في ولاية آراكان غرب البلاد، لتشمل مدناً ومناطق أخرى، خصوصاً في مدينة ميكتيلار في منطقة مندلاي بوسط البلاد، والتي راح ضحيتها عشرات من المسلمين، إذ جرى إحراق منازلهم وممتلكاتهم التجارية والسكنية، فضلاً عن حرق ثمانية مساجد، وعدد من المدارس، الأمر الذي أسفر عن فرار المئات بعائلاتهم.
من جهته، أكد المدير العام لاتحاد آراكان روهينغيا الدكتور وقار الدين في وقت سابق لـ «الحياة» أن حكومة ميانمار تدعم الجماعات المتطرفة في قمع المسلمين، وإزالة المساجد في مدينة روهينغيا، ومنع المسلمين من أداء الصلاة، خصوصاً في شهر رمضان الكريم، إضافة إلى أن عناصر من الشرطة تسحب الجثث الميتة، وتخفيها حتى لا يتم إحصاؤها.
وأضاف: «في عملية العنف الممنهجة والموجهة ضد المسلمين يتم إجبار الأطفال على العمل لمن هم دون التاسعة من عمرهم، ومنعهم من التعليم، وانتشار حوادث الاغتصابات المتكررة».

الحياة AL HAYAT

مجلس الشورى يناقش الاستراتيجية الوطنية للإسكان الاثنين المقبل

المصدر: جريدة الحياة السبت 1 جماد الاول 1436هـ - 21 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
يناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الـ 23 التي يعقدها بعد غد الإثنين، تقرير "لجنة الشؤون الأمنية" في شأن طلب وزير الداخلية رئيس مجلس الدفاع المدني، إضافة مادة إلى نظام الدفاع المدني تتيح لرئيس المجلس تفويض بعض الصلاحيات المقررة له بالنظام.
ويصوّت المجلس على توصيات "لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية" بالنسبة لتقرير الأداء السنوي لديوان المظالم للعام المالي 1434- 1435هـ، كما يناقش تقرير "لجنة الحج والإسكان والخدمات" حول الإستراتيجية الوطنية للإسكان، وتقرير "لجنة التعليم والبحث العلمي" حول اقتراح مشروع نظام تنمية الابتكارات.

ويتضمن جدول أعمال هذه الجلسة، مناقشة ملاءمة درس مقترح تعديل المادة 13 من نظام الخدمة المدنية، والذي يتيح للموظف الحكومي بقرار من الوزير المختص العمل في التجارة أو الاشتراك في تأسيس الشركات أو قبول عضوية مجالس إدارتها .
وأيّدت لجنة الإدارة والموارد البشرية في تقريرها في هذا المجال، الاقتراح المقدم من عضو المجلس الدكتور أحمد الزيلعي استناداً إلى المادة 23 من نظام المجلس.
وأكد الزيلعي أن الاقتراح يهدف إلى القضاء على الالتفاف على النظام القائم، وتحسين الأوضاع المعيشية لموظفي الدولة من خلال إيجاد مصادر دخل أخرى، بالإضافة إلى أنه سيحدّ من ظاهرة التستر التجاري تحت أسماء الأبناء والزوجات والأقارب التي يتسبب بعضها في نزاعات كثيرة وملاحقات ومطالبات بين الأسر.
ويصوّت المجلس في جلسته العادية الرابعة والعشرين على ثماني توصيات للجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب حول تقرير الأداء السنوي للرئاسة العامة لرعاية الشباب للعام المالي 1434- 1435هـ، وذلك بعدما يستمع إلى وجهة نظر اللجنة حيال ما أبداه الأعضاء من استفسارات وآراء أثناء مناقشة التقرير.
وأجرت اللجنة تعديلات عدة على توصياتها بناءً على ملاحظات الأعضاء، إذ قامت بتعديل صياغة بعضها، وتبنّت أخرى تقدّم بها بعض الأعضاء.
وطالبت اللجنة في توصياتها الرئاسة العامة لرعاية الشباب باتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة ظاهرة التعصب الرياضي، وأن تضمّن تقاريرها المقبلة تقييماً تحليلياً وافياً لنتائج الخدمات والمشاريع والبرامج التي تقدمها، كما طالبتها بالتنسيق مع وزارة التعليم في برنامج وطني للكشف عن المواهب الرياضية ورعايتها في سن مبكرة .
ويصوّت المجلس على توصيات اللجنة المالية حول التقرير السنوي للصندوق السعودي للتنمية للعام المالي 1434 - 1435هـ .
ويبحث المجلس من ضمن المواضيع المدرجة على جدول أعمال هذه الجلسة، تقرير لجنة الشؤون الأمنية حول تعديل المادة السابعة من نظام قوات الأمن الداخلي المعاد إلى المجلس لدرسه عملاً بالمادة 17 من نظام مجلس الشورى، وتقرير لجنة الإقتصاد والطاقة حول تقرير الأداء السنوي لوزارة البترول والثروة المعدنية للعام المالي 1434- 1435هـ، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية حول اقتراح إضافة مادة لنظام الخدمة المدنية تُنظّم مواعيد وساعات الدوام الرسمي للأجهزة الحكومية.

قرارات تطويرية بوزارة التعليم وتحسين البيئة المدرسية

د. الدخيل: دراسة جديدة ل "قياس" ومراجعة آليته

المصدر: جريدة الرياض السبت 1 جماد الثانى 1436هـ - 21 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1031817

الرياض - راشد السكران، عبدالرحمن المرشد
التقى وزير التعليم الدكتور عزام بن محمد الدخيّل رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للقياس والتقويم الأمير الدكتور فيصل بن عبد الله المشاري رئيس المركز الوطني للقياس.
وعقب الزيارة أدلى وزير التعليم بتصريح صحفي أثنى فيه على الجهود المبذولة في إدارة مركز القياس والتقويم، لافتاً إلى أنه وجد لدى المركز الرغبة الأكيدة في التطوير؛ حيث أطلعه المسؤولون فيه عزمهم وقبل نهاية العام الدراسي الحالي عقد عدد من الجلسات العلمية وورش العمل لمراجعة آلية عمل قياس وتطويرها متى استلزم الأمر ذلك؛ حيث يقوم المركز بمقارنتها بما يماثلها من التجارب العالمية في هذا المجال وصولاً الى ما يخدم العملية التعليمية لتقوم بدورها بشكل أكثر فعالية في تلبية احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية وبما يسهم في استثمار قدرات الطالب ووضعه في التخصص الدراسي الذي يتناسب معها.

وأشار الدكتور الدخيّل الى أن الجميل في الأمر ان الجلسات العلمية تناقش كافة تفاصيل قياس وتقويم أهدافه وغاياته، وكذلك أساليبه ومنهجياته ودراسة سلبياته ودعم ايجابياته بما يحقق الأهداف المنشودة لتطبيقاته.
من جهة اخرى أصدر وزير التعليم الدكتور عزام بن محمد الدخيّل عدداً من القرارات التطويرية في قطاع التعليم العام تضمنت تكليف مجموعة من القيادات التربوية بمواقع ذات علاقة مباشرة بالعناصر التعليمية المتمثلة بالطالب والمعلم والمنهج، بالإضافة إلى تحسين البيئة المدرسية والأداء المالي للوزارة.
وشملت هذه القرارات التي تكشف عن جزء من ملامح التوجهات الجديدة للوزارة في المرحلة المقبلة تكليف كل من د. محمد بن سعيد القحطاني مستشاراً للوزير لشؤون الطلاب، ود. صالح بن عبدالعزيز الفوزان مستشاراً للوزير لشؤون النقل التعليمي والأراضي المدرسية، وذلك في خطوة تهدف إلى تطوير مستوى خدمات النقل المقدمة للطلاب وتحسين كفاءة استخدامات الأراضي التعليمية والاستفادة منها بشكل أمثل.
ومن أجل تطوير مستوى عمليات الموارد البشرية التربوية والاستفادة من التقنية في تحسين أداء عمليات تعيين وتوزيع ونقل وتحفيز وتقويم أداء المعلمين فقد كُلّف د. عبدالرحمن بن عبدالكريم مرزا مشرفاً على الإدارة العامة لشؤون المعلمين، في حين كلّف د. عبدالعزيز النملة بملف حقوق المعلمين والمعلمات، وكلف د. فايز بن عبدالمجيد الغامدي بملف واجبات المعلمين والمعلمات.
وأظهرت القرارات اهتماماً جلياً بتطوير المناهج وربطها بالأنشطة اللاصفية، وأكدت أهمية دمج عمليات تصميم المناهج والبرامج التربوية وتقنيات التعليم والتعلم وتم في هذا الصدد تكليف د. محمد بن عبدالله الزغيبي مشرفا عاما على المناهج والبرامج التربوية. كما تضمنت كذلك دمج أنظمة المعلومات بقطاعي التعليم العام والجامعي مع بعضها البعض، وكلف د. يوسف بن أحمد العوهلي مشرفا على تكامل أنظمة المعلومات التعليمية. وفي مؤشر واضح لتوجه الوزارة نحو إيجاد بدائل لتقديم الخدمات التعليمية، تم ربط المركز الوطني للتعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد بالوزير مباشرة، وأسند الدخيّل إلى هذا المركز مهمة تطوير الإطار العام والسياسات المنظمة للمدرسة الافتراضية التي ستطرح كتعليم موازٍ للتعليم التقليدي. ويتوقع أن يفتح هذا الإجراء آفاقا جديدة في تقديم الخدمة للمعلمين وللمعلمات على وجه الخصوص للتدريس عن بعد، من أجل التغلب على المعوقات التي تعترض انسيابية العملية التعليمية في مناطق يصعب الوصول إليها، والإسهام في تقليل الحوادث المرورية التي يتعرض لها المعلمون والمعلمات أثناء ذهابهم إلى مدارسهم في المناطق النائية.
ومن أجل تطوير وتحسين البيئة المدرسية، كُلّف د. عبدالرحمن بن عبدالله الطاسان وكيلا للمباني، كما كُلّف د. عبدالرحمن بن عمر البراك مستشارا للوزير لشؤون التطوير الإداري، إضافة إلى تكليفه بالإشراف على وكالة الشؤون المدرسية مؤقتاً، أما في جانب تحسين الأداء المالي للوزارة، فقد كلف د. محمد بن عبدالله الهران مشرفاً عاماً على الشؤون الإدارية والمالية، كما كلف م. محمد بن سعد الشثري ود. عبدالله بن عبدالرحمن الشويعر مستشارين للوزير للشؤون المالية.
وتظهر هذه الإجراءات التطويرية حرص وزير التعليم في قراراته على الاستفادة من الدمج بين قطاعي التعليم الجامعي والعام، والتي تجسدت في تكليف منسوبي قطاع التعليم الجامعي لتولي بعض المهام الجديدة في قطاع التعليم العام، معلنا بذلك مرحلة جديدة من التكامل بين القطاعين.

في أربعة سيناريوهات لاستراتيجية الإسكان.. "الرياض" تكشف تفاصيلها (2/1)

257 ألف وحدة سكنية.. أعلى تقديرات الطلب على الإسكان في خمس سنوات

المصدر: جريدة الرياض السبت 1 جماد الثانى 1436هـ - 21 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1031829

الرياض - عبدالسلام البلوي

في أربع سيناريوهات لبناء تقديرات الطلب الكامن والفعلي للإسكان أكدت الاستراتيجية الوطنية للإسكان أن عدد الوحدات السكنية السنوي سيكون حوالي 257 ألف في الحد الأعلى للتقديرات وافتراض تواصل النمو السكاني للمواطنين ونمو عدد السكان غير السعوديين وفق المعدلات السائدة في الماضي إضافة إلى تحفيز زيادة الطلب الناشئ عن مشروعات الإسكان، وفي التقديرات المتوسطة يفترض نمو السكان الأجانب بمعدل 1،5% سنوياً وإنشاء مشاريع يتراوح عددها بين 250 إلى 350 ألف يتم شغلها عام 1436 وفي هذه الحالة سيتراوح عدد الوحدات سنوياً بين 160 إلى 180 ألف خلال الخمس سنوات المقبلة، أما رابع السيناريوهات فيخص الحد الأدنى للتقديرات ويفترض غياب الزيادة في أعداد السكان غير السعوديين الوافدين ويقتصر الإنشاء الإجمالي على 115 و400 ألف وحدة سكنية سنوياً خلال الخمس سنوات المقبلة، وأوضحت الاستراتيجية أن التفاوت يتراوح بين 115 و257 ألف وحدة سكنية سنوياً مما يتطلب إطاراً مرناً للتعامل مع السيناريوهات المختلفة للطلب على الإسكان.

مطالب بتوسيع دور الصندوق العقاري والاستفادة من أراض داخل المدن

واستنتجت الاستراتيجية في حساباتها للمقدرة على الإنفاق، أن نحو 80% من الأسر السعودية قد لا تستطيع تحمل كامل تكاليف وحدة سكنية مساحتها 200 متر مربع أو أكثر.

استراتيجية الإسكان التي حصلت عليها "الرياض" وسيناقشها مجلس الشورى الإثنين المقبل تضمنت ثلاث أجزاء رئيسية، استطلعت واقع الإسكان وتحدياته وتحديد رؤيته والأهداف الأساسية والبدائل وأيضاً تحديد البرامج للوصول إلى الأهداف المنشودة وأولوياتها وإطارها الزمني ومؤشرات الأداء وتحديد البرامج ذات الأولوية مثل النظام الوطني للإسكان والمركز الوطني لبحوث وبيانات الإسكان وتوسع أدوار الصندوق العقاري وتعظيم الاستفادة من الأراضي بداخل حدود المدن.

وشخصت الاستراتيجية القضايا والتحديات الرئيسية التي تواجه قطاع الإسكان ولخصتها بأربع عناصر، أولها عدم اكتمال الدور التنظيمي فهناك ثغرة في الأنظمة بشأن الإسكان حيث لم تتطرق الأنظمة الأساسية بالمملكة للإسكان بشكل مباشر وتلك الأنظمة هي النظام الأساس للحكم وأنظمة المناطق والقضاء والمرافعات الشرعية وهناك حاجة لمعالجة بعض القضايا الجوهرية في الإسكان مثل الملكية والتخطيط العمراني وكود البناء وعمارات التمليك المشترك والإسكان التعاوني والإيجارات ونظام التأجير وتمويل الإسكان.

ومن التحديات الأربعة التي تواجه قطاع الإسكان محدودية كفاءة بيانات سوق الإسكان وعدم ملاءمة الدعم وأيضاً عدم ملاءمة نظم إنتاج وتوفير الإسكان، حيث يتسم قطاع الإسكان فيما يخص الدور التنظيمي بالتشتت وحاجته إلى رؤية وسياسة واضحة للمستقبل ويشكو من عدم اكتمال إنفاذ الأنظمة واللوائح المعنية كما أن القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لا تلبي احتياجات السكان، كما أن جمع بيانات الإسكان تتم بصورة مشتتة ومتفرقة وليس هناك فاعلية للخدمات

المساندة والتوقعات بشأن السوق غير معقولة، وفيما يتعلق بتحدي عدم ملاءمة الدعم فبينت الاستراتيجية اشكالية عدم استهداف دعم الإسكان وتركه متاحاً للجميع، والحصول على التمويل يقتصر على ذوي الدخول المرتفعة، كما تنخفض مقدرة الإنفاق على تملك المسكن وهناك مساحات شاسعة من الأراضي الفضاء والمضاربة عليها في مواقع مركزية والاحتفاظ بالأراضي ونقص المطورة منها وارتفاع اسعارها وزيادة تكاليف التطوير.

وتحت محور التحديات يأتي التمويل حيث إن قطاعه لا يقوم حتى الآن بالدور المنوط به ولا يعكس كل إمكانياته ويتجه بشكل بطيء نحو تحقيق هدفه بتمويل الأموال للأفراد وشركات التطوير العقاري والمقاولين والأطراف المعنية في سوق الإسكان.

وتؤكد الاستراتيجية الحاجة إلى سياسة حديثة لتوزيع الدعم الحكومي حيث لا زالت تنحصر مصادر التمويل الحكومي لقطاع الإسكان في مخصصات الموازنة الحكومية، إما لتغطية المصاريف التشغيلية والقروض متعثرة السداد أو لزيادة رأس المال المدفوع، وتتمثل إحدى نقاط ضعف الإسهام الحكومي في تمويل الإسكان في عدم وجود سياسة حكومية لهذا الدعم بالإضافة إلى عدم وجود نظام واضح للمعايير الخاصة بوسائل دعم الإسكان، وهذه القضية تشغل حيزاً من اهتمام المسؤولين والمؤسسات ذات الصلة ووسائل الإعلام.

وشددت الاستراتيجية الوطنية للإسكان على الحاجة لتنويع دعمه ضمن إطار الاستراتيجية المالية لتوسيع قاعدة المستفيدين من الإسكان المدعوم واستخدام برامج متنوعة ومستدامة لدعم الإسكان بحيث يشارك في تنفيذها أكبر عدد ممكن من الجهات المعنية، مع ربط تلك البرامج بالمساكن المنخفضة التكاليف ومشاركة القطاع الخاص في تنفيذ برامج الإسكان المدعوم من حيث المساحة والتكلفة وزيادة نسبة مساهمة بعض المستفيدين ذوي الدخول المتوسطة في بناء مساكنهم من خلال مدخراتهم وتنفيذ مشروعات الدعم المالي للإسكان من خلال مؤسسات وسيطة بدلاً من التعامل مباشرة مع المستفيد النهائي ويعني ذلك الاستعانة بشركات المقاولات والبنوك العاملة في المملكة وجمعيات الإسكان التعاونية والجمعيات الخيرية فيما يتعلق بالإسكان الاجتماعي من خلال برامج متعدد وتبعاً لنسب الدعم المختلفة.

وفيما يخص فرص الحصول على التمويل فغياب القروض السكنية طويلة الأجل لمالكي المساكن او المطورين العقاريين المحتملين، يبعث القلق فالبنوك التجارية تركز على منح القروض القصيرة والمتوسطة الأجل بينما يعتمد الإسكان على طويلة الأجل، وقد تراوحت حصة الإسكان من البنوك التجارية مابين 7 إلى 16% من إجمالي القروض الممنوحة بقيمة بلغت 393 مليار ريال خلال السنوات الإحدى عشرة الماضية ويمثل هذا الرقم ثلاث أضعاف اسهام صندوق التنمية العقارية.

أما جزء الاستراتيجية الخاصة بمحاور أنظمة التخطيط العمراني وسوق الأراضي والبناء والتشييد ودور القطاع العام والمجتمع المدني، فقد خلصت الاستراتيجية إلى تحليل نقاط القوة والضعف وجوانب الفرص والمهددات، وستعرضها "الرياض" في تقرير لاحق، إضافة إلى الفترة الانتقالية لنقل سوق الإسكان وجميع الجهات الفاعلة إلى تحقيق رؤية القطاع.

يناقش توصية لدراسة زيادة ساعة للعمل الحكومي والسماح للموظف بالتجارة ..

الشورى يطالب "المظالم" بإحصاء القضايا المحكوم فيها بالتعويض من الدولة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 2 جماد الثانى 1436هـ - 22 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1032111

الرياض عبدالسلام محمد البلوي

طالبت اللجنة القضائية بمجلس الشورى ديوان المظالم بتضمين تقاريره السنوية المقبلة إحصاءً للقضايا التي حُكم على الدولة فيها بالتعويض، والقضايا التي كان الحكم فيها لصالحها، وبيان النسبة في ذلك، جاء ذلك في توصية تبنتها اللجنة للعضو حنان الأحمدي وسيناقشها المجلس يوم غدٍ الاثنين بعد التصويت على توصية تنص على المبادرة بإقرار المبادئ القضائية في الديوان ناقشها الشورى سابقاً على تقرير الديوان للعام المالي 341435.

ويخضع المجلس للمناقشة توصية للعضو أحمد الحكمي طالب فيها ديوان المظالم بإعداد معايير أداء لقياس الإنتاجية في جميع أعماله، إضافة لتوصية أخرى لمساعد رئيس الشورى يحيى الصمعان نصت على " دراسة وضع آلية واضحة لإدارة إجراءات سير الدعوى تتضمن جدولاً زمنياً يتم من خلاله إيداع المذكرات المقدمة من أطراف الدعوى لدى المحكمة الإدارية في موعد محدد يسبق الجلسة المخصصة لنظر الدعوى".

ويتضمن جدول أعمال المجلس لجلسة الاثنين مناقشة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية وتوصيتها بملاءمة دراسة مقترح تعديل المادة الثالثة عشرة من نظام الخدمة المدنية بهدف إتاحة الفرصة للموظف الحكومي بقرار من الوزير المختص الاشتغال بالتجارة أو الاشتراك في تأسيس الشركات أو قبول عضوية مجالس إدارتها، وهو المقترح المقدم من عضو المجلس الدكتور أحمد الزيلعي، الذي أكد في تصريح سابق ل" الرياض" أن المقترح يهدف إلى القضاء على الالتفاف على النظام القائم حالياً، وتحسين الأوضاع المعيشية لموظفي الدولة من خلال إيجاد مصادر دخل أخرى، كما سيحد هذا التعديل من ظاهرة التستر التجاري تحت أسماء الأبناء والزوجات والأقارب التي تسبب بعضها في نزاعات كثيرة وملاحقات ومطالبات بين الأسر. ويناقش الشورى خلال جلسته الثالثة والعشرين التي يعقدها بعد غد تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن طلب سمو وزير الداخلية رئيس مجلس الدفاع المدني إضافة مادة لنظام الدفاع المدني تتيح لسمو رئيس المجلس تفويض بعض الصلاحيات المقررة له بالنظام . إلى ذلك يصوت مجلس الشورى في جلسته الرابعة والعشرين الثلاثاء المقبل، على ثماني توصيات للجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن تقرير الأداء السنوي للرئاسة العامة لرعاية الشباب للعام المالي 341435، وقد أجرت اللجنة بعد مناقشة التقرير عدة تعديلات على توصياتها بناء على ملحوظات الأعضاء, حيث قامت بتعديلات صياغية على بعض توصياتها، وتبنت عدة توصيات إضافية تقدم بها بعض الأعضاء على التقرير .

ومن أبرز توصيات اللجنة مطالبة الرئاسة باتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة ظاهرة التعصب الرياضي, وأن تضمن تقاريرها القادمة تقييماً تحليلياً وافياً لنتائج الخدمات والمشاريع والبرامج التي تقدمها الرئاسة، والتنسيق مع وزارة التعليم ببرنامج وطني للكشف عن المواهب الرياضية ورعايتها في سن مبكرة.

ومن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال هذه الجلسة تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن تعديل المادة السابعة من نظام قوات الأمن الداخلي المعاد إلى المجلس لدراسة التباين مع مجلس الوزراء، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مقترح انفردت به " الرياض " في وقت سابق وتضمن إضافة مادة لنظام الخدمة المدنية تنظم مواعيد وساعات الدوام الرسمي للأجهزة الحكومية بإضافة ساعة للدوام ، المقدم من عضوي المجلس محمد آل ناجي وعطا السبيتي.

د. موضي الزهراني تشيد بجهود الشؤون الاجتماعية تجاه المشكلة

10 ملايين و400 ألف ريال لافتتاح أقسام للحماية من العنف الأسري في 14 جمعية.. بالمملكة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 2 جماد الثانى 1436هـ - 22 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1032138

الرياض- محمد السهلي

أشادت د. موضي بنت حمدان الزهراني مديرة دار الحماية والضيافة الاجتماعية للفتيات بالرياض بالجهود التي قامت بها وزارة الشؤون الاجتماعية تجاه مشكلة العنف الأسري في المملكة والتي كانت سباقة للتعامل مع مشكلة العنف الأسري عن طريق وكالة الوزارة للرعاية الاجتماعية ووكالة الضمان الاجتماعي وفروع الوزارة المنتشرة في مناطق ومحافظات المملكة والتي تنصبّ في تقديم الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الوزارة سواء عن طريق الدراسة والبحث الاجتماعي أو الإيواء بفروع الوزارة أو عن طريق الجمعيات الخيرية أو المساعدات المادية أو العينية أو بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وبالمتابعة التي يوليها د. ماجد القصبي وزير الشؤون الاجتماعية في هذا الجانب، مشيرة في التقرير إلى دعم المشروع بمبلغ 10 ملايين و 400 ألف ريال لـ 14 جمعية لافتتاح أقسام للحماية الاجتماعية وجارِ العمل على إعداد مواصفات لتلك الدور، كما يتم الإعداد لإطلاق حملة توعوية وقائية على مستوى المملكة للحد من هذه المشكلة بمشاركة الجهات ذات العلاقة.

جاء ذلك من خلال تقرير لها وزودت "الرياض" بنسخة منه، أعدته مؤخرا عن العنف الأسري بالمملكة قالت فيه:

إن المجتمعات الإنسانية عرفت مظاهر العنف الأسري منذ القِدم، فالعنف حالة اجتماعية تعاني منها كافة المجتمعات، بمختلف مستوياتها الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، ونحن جزء من هذا العالم، وإن اختلفت الأسباب والمؤثرات.

ولقد بدأت بعض مظاهر العنف الأسري في مجتمعنا في البروز على السطح خلال الأعوام الماضية نتيجة لما طرأ على مجتمعنا من تحولات في الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وبأنماط وأشكال مختلفة للعنف الأسري لم تكن مألوفة من قبل في ثقافة المجتمع مثل بعض مظاهر الإساءة في معاملة الأطفال أو الزوجات وغيرهم من أفراد الأسرة، ورغم أنه لا توجد دراسة وطنية دقيقه حول حجم المشكلة ومسبباتها إلا أن الواقع يتطلب من كافة الجهات المسؤولة التحرّك بصفة سريعة وجدية لمواجهته والآثار المترتبة عليه، ولهذا الغرض أنشأت الوزارة وحدة الإرشاد الاجتماعي عام 1421ه برقم مجاني(8001245005) لتقديم الاستشارات الاجتماعية والنفسية والتربوية والقضائية بسرية تامة.

تلاها إنشاء الإدارة العامة للحماية الاجتماعية بقرار وزاري بتاريخ 1425/3/1ه ومن أهدافها نشر الوعي بين أفراد المجتمع حول ضرورة حماية أفراد الأسرة من العنف والإيذاء والعمل من أجل تحقيق مناخ آمن لمجتمع سليم إضافة الى تعزيز مبادئ الدين الحنيف والتي تحث على الوسطية والمعاملة الطيبة والتراحم بين أفراد المجتمع وتخدم الإدارة العامة للحماية الاجتماعية كلاً من الطفل (18) سنة فما دون والمرأة أياً كان عمرها لحمايتها من الإيذاء الجسدي أو النفسي أو الجنسي والحالات الأخرى المستضعفة.

وتهدف لضمان توفير الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه وتقديم المساعدة والمعالجة والعمل على توفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية المساعدة اللازمة مع ضرورة اتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لمساءلة المتسبب ومعاقبته ونشر التوعية بين أفراد المجتمع حول مفهوم الإيذاء، والآثار المترتبة عليه مع التركيز على معالجة الظواهر السلوكية في المجتمع التي تنبئ عن وجود بيئة مناسبة لحدوث حالات إيذاء وإيجاد آليات عملية وتطبيقية للتعامل مع الإيذاء.

وأضافت د. الزهراني قائلة: إستراتيجية العمل مع حالات الحماية الاجتماعية تنص على الإصلاح وفيه يتم التركيز على حل المشكلة ودياً بين الأطراف مع التأهيل الاجتماعي وفيه يتم التركيز على الجلسات العلاجية والإرشادية للحالات المتعرضة للإيذاء، كذلك التأهيل النفسي وفيه يتم التركيز على الجلسات النفسية العلاجية حتى تستقر الحالة، مع الإيواء وهو آخر الحلول بعدما يتم التأكد من عدم وجود من يرعى الحالة وسط محيطها العائلي.

وتهتم اللجان في تلقي البلاغات المتعلقة بأنواع الإيذاء والعنف الموجّه للأطفال والنساء والفئات المستضعفة والتحري عن صحة البلاغ، ودراسة المسببات، ووضع الخطط العلاجية المناسبة إضافة الى توفير المكان الآمن للحالة إذا استدعى الأمر، والاهتمام بتكوين قاعدة معلومات عن مشكلة الإيذاء والتنسيق مع الإدارة العامة للحماية الاجتماعية.

كما تم تشكيل لجنة تضم عدة جهات حكومية ممثلة في وزارات (الداخلية "الأمن العام وهيئة التحقيق والادعاء العام"والعدل والشؤون الإسلامية والتعليم العالي والثقافة والإعلام، الصحة، التربية والتعليم، وكذلك هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وزارة الشؤون الاجتماعية) لتحديد دور كل جهة من تلك الجهات في مواجهة العنف الأسري. وهذه اللجنة قد أنهت أعمالها، وتم رفع نتائجها لمقام وزارة الداخلية لتعميمه على الجهات ذات العلاقة.

وفي حال استقبال البلاغ يتم إحالة البلاغ إلى رئيس اللجنة التنفيذي للتحقق من صحة البلاغ ودراسته وبعد استكمال المعلومات تعرض على اللجنة لتقرير ما يجب إجراؤه تجاه الحالة ومن ثم الرفع لمقام الإمارة بالموضوع وبالإجراء الذي سوف يتم والإفادة إذا لزم الأمر.

دور الضيافة خدمة موجهة للنساء المرفوضات أسرياً بعد السجن .. والمملكة تسبق كثيراً من الدول في رعاية وحماية حقوق الأسرة

وأشارت الزهراني الى انه وقبل صدور القرارات الوزارية تم إنشاء مركز تلقي بلاغات الإيذاء والعنف على الرقم 1919 ويعمل على مدار الساعة كما عقدت الوزارة العديد من الدورات لتأهيل موظفيها وموظفاتها بالتعاون مع اليونيسيف

بطباعة 20 ألف نسخة من كتيب الحماية 1 و 2 وطباعة 50 ألف مطوية عن الإدارة العامة للحماية الاجتماعية وتوزيع مليون نشرة تعريفية عن عمل الإدارة العامة للحماية الاجتماعية بالتعاون مع البنك السعودي الفرنسي والاشتراك في العديد من الفعاليات الاجتماعية والمهرجانات للتعريف بأعمال الحماية وإنشاء الوزارة موقعا للحماية الاجتماعية يقدم خدمات الاستشارات والبلاغات على الشبكة العنكبوتية **http://www.hemayah.org** .

وفيما يخص قرار مجلس الوزراء الذي اتخذته المملكة فلقد كان ينص على إجراءات جديدة للحد من ظاهرة العنف الأسري والذي تضمن على وزارة الشؤون الاجتماعية اتخاذ ما يلزم للحد من مشكلة العنف الأسري من خلال الإسراع في افتتاح وحدات للحماية الاجتماعية في المناطق والمحافظات وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة على أن تبدأ بالمناطق والمحافظات التي فيها كثافة سكانية وتزداد فيها حالات العنف وبخاصة (الرياض- جدة- الطائف- بريدة- مكة المكرمة- المدينة المنورة- أبها- عرعر- الدمام- جازان، وتوفير الكوادر المؤهلة والمناسبة لتلك الوحدات، وكذلك دعم الإدارة العامة للحماية الاجتماعية بكادر وظيفي مناسب ومؤهل.

وحثّ الجمعيات الخيرية على افتتاح وحدات حماية اجتماعية في المناطق والمحافظات التي ليس فيها وحدات وإعداد الخطط الإعلامية التوعوية التي تُركّز على البرامج الوقائية اللازمة لذلك من خلال مؤسسات إعلامية متخصصة، وذلك بالاشتراك مع الجهات ذات العلاقة) وزارة الداخلية، ووزارة العدل، ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ووزارة الصحة، ووزارة الثقافة والإعلام، ووزارة التعليم، والرئاسة العامة لرعاية الشباب.

كذلك تنظيم دورات تدريبية وورش عمل للأخصائيين والأخصائيات والعاملين في مجال معالجة حالات العنف الأسري، بالإضافة إلى إقامة دورات وورش عمل للفئات المقبلة على الزواج، وذلك بمشاركة الجهات ذات العلاقة، والاستفادة من خبرات الجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني في هذا الشأن، والاستفادة من جهود وزارة التربية والتعليم في رصد مشكلة العنف وبخاصة العنف المدرسي. مع الأخذ بعين الاعتبار إعداد إستراتيجية وطنية شاملة للتعامل مع مشكلة العنف الأسري على جميع المستويات، وتقدير الميزانية اللازمة لها، والرفع عن ذلك بحسب الإجراءات النظامية.

كما على وزارة التربية والتعليم تضمين مناهجها الدراسية مفاهيم واضحة تحث على التسامح ونبذ العنف، والتأكيد على اختصاص دور كل جهة في أعمال الحماية الاجتماعية، ووضع آلية لمتابعة الجهات المشاركة في أعمال الحماية والتأكد من قيامها بالأعمال المسندة إليها، وعلى جميع الجهات التي تتولى أعمال الحماية الاجتماعية التنسيق فيما بينها تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية بوصفها الجهة المسؤولة عن كل ما يخص الشؤون الاجتماعية.

وتختم د. الزهراني تقريرها بعرض الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بعد صدور القرار حيث قامت بتقديم دعم مادي بمبلغ 10 ملايين و400 ألف ريال لعدد 14 جمعية لافتتاح أقسام للحماية الاجتماعية وجارٍ العمل على إعداد مواصفات لتلك الدور كما يتم الإعداد لإطلاق حملة توعوية وقائية على مستوى المملكة للحد من هذه المشكلة بمشاركة الجهات ذات العلاقة.

أيضا الوزارة تعكف على إعداد برنامج علمي وعملي لتأهيل موظفيها وموظفاتها، ومن ضمن المشروع فقد تم توقيع اتفاقية مع برنامج الأمان الأسري لتدريب موظفي وموظفات الوزارة، ودعوة الجهات المعنية بالحماية لعقد اجتماعات تشاوريه للتنسيق حيال أعمال الحماية الاجتماعية.

كما تم التعاقد مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية لعمل الإستراتيجية الوطنية للتصدي للعنف الأسري، والتعاقد أيضا مع المدينة لعمل دراسة عن البرامج التوعوية بالوسائل المختلفة للحماية الاجتماعية بجميع مناطق المملكة تلا ذلك صدور نظام الحماية من الإيذاء في عام 1434ه والعمل جار على تنفيذ لائحته بما يتضمن حماية الحالات المعنفة..

وفيما يخص الضيافة فهي خدمة موجهة للنساء المرفوضات أسرياً بعد السجن وهذه الخدمة تتقدم بها المملكة على كثير من الدول العربية والأجنبية حيث أنشأت عدة دور على مستوى المناطق لاستقبال الفتيات والسيدات المرفوضات أسريا بعد انتهاء محكوميتهن، وهذه الدور مخصصة للتدريب والتعليم والتأهيل والتزويج اذا امكن ذلك وتعتبر بيوتا لهن بعد رفض أسرهن استقبالهن، وهذه الخدمة الإنسانية ترفع من مكانة الخدمات المقدمة للمرأة السعودية حيث تسعى المملكة للمحافظة على كرامتها وتوفير البدائل المناسبة عن أسرتها المنحرفة أو الرافضة لعودتها لها. وأكدت أن المملكة تسبق كثيرا من الدول في رعاية وحماية حقوق الأسرة.

بحضور 77 متدربة.. بجامعة الملك سعود بالتعاون مع المكافحة والجمارك

ختام البرنامج التدريبي النسائي للوقاية من تعاطي المخدرات في البيئة الجامعية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 2 جماد الثانى 1436هـ - 22 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1032140

الرياض - علي الحضان

اختتمت إدارة البرامج النسائية بالأمانة العامة للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات يوم أمس الأول والذي استمر خمسة أيام بالتعاون مع المديرية العامة لمكافحة المخدرات ومصلحة الجمارك وجامعة الملك سعود تنفيذ البرنامج التدريبي للوقاية من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في البيئة الجامعية لمنسوبات الأمن والسلامة بجامعة الملك سعود.

والذي جاء ضمن سلسلة نشاطات الإدارة التثقيفية والتوعوية والذي شارك فيه 77 مشرفة أمن وسلامة في الجامعة تم تدريبهن على مدى خمسة أيام لفترتين بمقر أمانة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات.

ويهدف البرنامج إلى نشر ثقافة الوعي بخطر تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية وبناء القناعات والاتجاهات الإيجابية اللازمة لرفض التعاطي, وإكساب المتدربات مهارات التعرف على علامات التعاطي, وكذلك التدريب على المهارات اللازمة لحماية السلوك من خطر التعاطي, وتزويدهن بمهارات الاشتباه والكشف عن المخدرات, وأيضاً مهارات التعرف على علامات التعاطي, إضافة لتثقيف المشرفات ومعرفتهن بالطرق العلمية لنشر الثقافة والوعي بخطر ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية والآثار السلبية المترتبة على التعاطي.

وتخلل البرنامج التدريبي زيارة المتدربات لمعرض اللجنة الدائم والتعرف على انواع المخدرات وطرق التهريب ومن ثم استكملن زيارتهن لمركز استشارات الإدمان للتعرف على سير المركز وما يقدمه من خدمات للمتصلين سواء كان من المدمن نفسه او الاسر المتضررة.

وأوضحت مديرة إدارة شؤون المتدربين بمعهد التدريب الجمركي بمصلحة الجمارك العامة الأستاذة منيرة علي العيسى تجربتها في دورة الوقاية من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في البيئة الجامعية لمشرفات الأمن والسلامة بجامعة الملك سعود التي كانت برعاية اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات ممثلة بإدارة البرامج النسائية التي لم تالُ جهداً في إعداد وترتيب لهذه الدورة لرفع مستوى الاحترافية في العمل الأمني وعياً بدورها الوطني والاجتماعي للنهوض بشركائنا الاستراتيجيين في المجال الأمني للوطن الغالي حماه الله وحفظه من كل شر ولا يسعني إلا ان اتقدم بالشكر والتقدير لهذه الدعوة الكريمة بالمشاركة في القيام بمهام التدريب لهذه الدورة.

وأضافت الأستاذة عواطف الدريبي شعبة الشؤون الوقائية في المديرية العامة لمكافحة المخدرات أن من خلال تقديمها لمحور مهارات التعرف على المخدرات لاحظت استشعار المتدربات لحجم مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية ومدى اهتمامهن بالاستفادة من البرنامج ليقمن بدورهن داخل الحرم الجامعي على أتم وجه مؤكدة أنه اقل شيء نقدمه لهذا الوطن المعطاء حفظ الله في ظل قيادته الحكيمة كفانا الله شر هذا الوباء الخطير.

وشددت المدربة شيخة الهاجري من المديرية العامة لمكافحة المخدرات من خلال ورقتها عوامل الحماية والخطورة المرتبطة بتعاطي المخدرات وسياسات الحماية لخفض أثر عوامل الخطورة على أهمية زرع القناعات الرافضة لتعاطي المخدرات وتصحيح المعلومات المغلوطة عنها.

وأكدت مديرة إدارة البرامج النسائية الأستاذة هناء الفريح أن الأمانة العامة للجنة الوطنية حريصة على التعاون مع المؤسسات الجامعية من خلال البرامج والأنشطة التوعوية والتثقيفية في الحرم الجامعي موضحةً أن هذا البرنامج يعد

امتداداً للبرامج التدريبية التي تقدمها الأمانة العامة الموجهة للعنصر النسائي في المجتمع السعودي الذي شارك في تقديمه نخبة من المتخصصات والأكاديميات في هذا المجال.
وقالت رئيسة وحدة الأمن والسلامة بالمدينة الجامعية الأستاذة منى الوتيد انني استفدت الكثير من حضوري للبرنامج بشموليته لجميع المهارات التي من شأنها ترفع من مستوى أداء المتدربات موظفات الأمن والسلامة في الجامعة لاكتسابهم معلومات ومعارف علمية حول ظاهرة المخدرات وعوامل الخطورة الدافعة للتعاطي وكذلك مهارات التواصل بالحوار ومهارة التفتيش والتعرف على الممنوعات كما أشكر ادارة البرامج النسائية باللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات على التنظيم الرائع وخاصةً انعقاد الدورة بمقر الأمانة العامة له أهمية للمتدربات أثناء تجولهن بمرافق اللجنة وزيارتهم للمعرض الدائم ومعرض المديرية العامة لمكافحة المخدرات ومصلحة الجمارك وكذلك مركز استشارات الإدمان, كما أوجه شكري وامتناني لحكومتنا الرشيدة بجهودها الواضحة في حرصها الكبير على أبناء شعبها الحبيب في تكريس كافة الجهود لحمايتهم من هذا الداء الخطير.
وقدمت نائبة رئيسة مشرفة الأمن والسلامة بالجامعة الأستاذة فاطمة المطرف شكرها للأمانة العامة لجهودها وتبنيها مثل هذه البرامج النافعة ومدى الاستفادة من المعلومات المطروحة الخاصة بطرق ووسائل الحماية من خطر تعاطي المخدرات والتي بالإمكان تطبيقها ضمن سير العمل داخل الجامعة متمنية إعداد برامج مماثلة داخل الجامعة.
فيما قدمت المتدربات شكرهن وتقديرهن للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات ممثلة بإدارة البرامج النسائية على إعداد هذا البرنامج التدريبي المميز الوقاية من تعاطي المخدرات في البيئة الجامعية والتي بشأنها تعزز المعلومات التوعوية والوقائية والمهارات المكتسبة للتغلب على العقبات حول أخطار المخدرات ومضارها وسبل الوقاية منها بين موظفات الأمن والسلامة الأمر الذي بشأنه يعكس بشكل أو بآخر على البيئة الجامعية ككل.
وفي ختام البرنامج يوم الخميس الماضي قدمت مديرة إدارة البرامج النسائية الأستاذة هناء الفريح درعاً تعبيراً عن شكر اللجنة لمشاركة مديرة إدارة شؤون المتدربين بمعهد التدريب الجمركي بمصلحة الجمارك العامة للأستاذة منيرة العيسى للبرنامج التدريبي ومدى حرص اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات في رسم الخطط المستقبلية لمواجهة ظاهرة المخدرات ومد جسور التعاون بين القطاعات الحكومية لحماية المجتمع من آفة المخدرات.
وتم توزيع شهادات حضور البرنامج التدريبي للمتدربات وشكرهن على اهتمامهن وحرصهن على كسب المعلومات طيلة فترة البرنامج انقل الرسالة التوعوية ضد هذه الآفة.

شراكة مجتمعية لدعم طلاب الاحتياجات الخاصة بالرياض

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 29 جماد الاول 1436هـ - 20 مارس 2015م
اضغط هنا

مفضي العنزي - الرياض
أكد أمين عام غرفة الرياض الدكتور محمد الكثيري حرص الغرفة ومجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض على تقديم كل صور الدعم والعون لإدارة التعليم بمنطقة الرياض في تحقيق أهدافها لرعاية الطلاب والطالبات من ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال تحفيز القطاع الخاص على تقديم المساندة والدعم لبرامج رعاية وتأهيل الطلاب، مؤكدًا دعم الغرفة لهذه المبادرة والشراكة بين إدارة تعليم الرياض، والقطاع الخاص.
وشدد خلال لقاء الشراكة المجتمعية الذي احتضنته غرفة الرياض ونظمه نادي المسؤولية الاجتماعية بالرياض، ولجنة الشراكة المجتمعية لذوي الاحتياجات الخاصة بتعليم منطقة الرياض على أهمية أن تقدم كافة الجهات الراغبة في مساندة القطاع الخاص مشروعات محددة ومؤسسية توضح الأهداف والبرامج والالتزامات المادية والفترة الزمنية المطلوبة، لافتًا إلى أن القطاع الخاص مستعد وراغب في مساندة برامج العمل الخيري والاجتماعي انطلاقًا من مسؤوليته الاجتماعية، بيد أنه يرغب في أن تكون البرامج محددة وواضحة.

من جهته أكد محمد المرشد مدير عام التعليم بمنطقة الرياض المكلف أهمية تعزيز برامج وآليات الشراكة المجتمعية وأن إدارة تعليم الرياض تعول على المساهمة الفاعلة لمؤسسات القطاع الخاص في مساندة وتعزيز برامج وخطط الإدارة لخدمة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بجميع فئاتهم.
ثم قدم عبدالرحيم آل الشيخ مدير إدارة التربية الخاصة ورئيس لجنة الشراكة المجتمعية بإدارة تعليم الرياض عرضًا مفصلاً حول رؤية ورسالة وأهداف لجنة الشراكة المجتمعية، وأشار إلى أنه لتحقيق أفضل آلية للتواصل بين إدارة التعليم بمنطقة الرياض ومؤسسات القطاع الخاص في هذا الخصوص، فقد بادرت إدارة التربية الخاصة إلى تأسيس لجنة الشراكة المجتمعية لذوي الاحتياجات الخاصة، لتكون همزة الوصل بين الإدارة والقطاع الخاص.

مدير الشؤون الاجتماعية بالمدينة: ربع نزلاء دار الملاحظة سيقضون الإجازة مع ذويهم

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 29 جماد الاول 1436هـ - 20 مارس 2015م
اضغط هنا

عبد الرحيم الحدادي - المدينة المنورة
أكد مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة علي بن غرم الله الغامدي أن ما شاهدته في حفل ختام طلاب نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية هو جهد يشكر القائمون عليه من تربويين ومتخصصين في مدارس دار الملاحظة، وكذلك إدارة الدار التي تعمل مع الجميع بروح الفريق الواحد وما رأيته من حسن الانتظام والأخلاق من شباب الدار هو دليل على حسن نواياهم بأن يكونوا شبابا صالحين في مجتمعهم بعد خروجهم من دار الملاحظة
وأشار الغامدي أن هناك ربع نزلاء الدار سوف يقضون الإجازة القصيرة لهذا العام مع ذويهم وأسرهم وهذا يحدث لأول مرة على مستوى المملكة وهم الطلاب الذين تفوقوا في دراستهم في الترم الأول لهذا العام الدراسي 1436 والمنتظمون والمنفذون لتعليمات إدارة دار الملاحظة الاجتماعية .
وفي ختام كلمته طالب الغامدي نزلاء الدار أن يتجنبوا رفقاء السوء وأن يكونوا مطيعين لوالديهم لكي يصبحوا نواة صالحة في مجتمعهم مسلحين بالعلم والمعرفة وأن ما أتى بهم لدار الملاحظة درس لهم في بداية حياتهم وأن لا يعودا لمثل هذه الأفعال التي تقيد حريتهم .
جاء ذلك في ختام حفل مدارس دار الرعاية الاجتماعية بحضور نجوم كرة القدم وكرة السلة ونخبة من رجال الأعمال، ثم توالت فقرات الحفل بمجس حجازي مديني ومسابقة فكاهية وفقرة الخبيتي. وشاهد الحضور عرض الآلات الموسيقية وعرض الخدع السحرية وآخر فقرات الحفل العرضة الجنوبية شارك فيها مدير عام الشؤون الاجتماعية ونجوم الرياضة وإدارة دار الملاحظة ثم تقدم راعي الحفل وكرم الرياضيين ورجل الأعمال عبدالله السناني وبعض القطاعات الحكومية والأهلية الداعمة لدار الملاحظة وتم تكريم الطلاب المتفوقين في الدراسة داخل الدار.
بعد ذلك صرح مدير دار الملاحظة الاجتماعية عبدالوهاب العيد أن هناك 40 حدثا سوف يغادرون الدار مغادرة مؤقتة لقضاء الإجازة لمدة عشرة أيام وهم من خيرة نزلاء الدار ومن أفضل الطلاب علما وذلك بعد موافقة القضاة ناظري القضايا وبدعم ومباركة من صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان أمير منطقة المدينة المنورة.

الهلال الأحمر يجري مكالمات لأهالي المعتقلين

المصدر: جريدة المدينة السبت 1 جماد الثانى 1436هـ - 21 مارس 2015م
اضغط هنا

علي العيسى - الرياض
أجرت هيئة الهلال الأحمر السعودي٤ مكالمات لأهالي معتقلي غوانتنامو وبينت الهيئة أنه تم يومي الخميس والجمعة إجراء عدد٤ مكالمات ضمن المرحلة الرابعة والعشرين لمعتقلي غوانتناموا. مبينة أن عدد الذين استفادوا من المكالمات الأربع التي أقيمت في الإدارة العامة للشؤون الدولية والإغاثة بالرياض حوالى ٤٥ فردًا من رجال ونساء ومدتها 6 ساعات تقريبا وكانت المرحلة بإشراف مباشر من سمو الأمير بندر بن فيصل آل سعود نائب مدير عام الشؤون الدولية والإغاثة المشرف العام على برنامج إعادة الروابط العائلية. وبحضور ممثلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وحضور منسقي الشؤون الدولية والإغاثة بالهيئة فهد عوض المطيري ومنيف القحطاني وزلفى عبدالله.

حقوق وواجبات أعضاء هيئة التدريس في ورشة بالجامعة الإسلامية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 2 جماد الثانى 1436هـ - 22 مارس 2015م
اضغط هنا

واس - المدينة المنورة
نفذت عمادة التطوير الأكاديمي والإداري بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة مؤخرًا، ورشة بعنوان: (حقوق وواجبات أعضاء هيئة التدريس)، وذلك ضمن برنامج حقوق وواجبات منسوبي الجامعة. وقدم الورشة عميد الجودة بالجامعة الدكتورعبدالله بن محمد العتيبي الذي أوضح أن الورشة تهدف إلى إطلاع المشاركين والتحاور معهم حول الأنظمة واللوائح التي تنظم حقوق وواجبات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات. وفي ختام الورشة، أشاد مدير الجامعة المكلف الدكتور إبراهيم بن علي العبيد، بالحضور المتميز لأعضاء هيئة التدريس في هذه الورشة، فيما وزع الشهادات على المشاركين.

صحة تبوك تحقق في وفاة مسن وتحظر سفر الطبيب

المصدر: جريدة الوطن الاحد 2 جماد الثانى 1436هـ - 22 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=218183&CategoryID=3

تبوك: أيمن آل أحمد

منعت الشؤون الصحية في تبوك طبيبا يعمل في مستشفى ضباء من السفر، وذلك للتحقيق معه في شكوى تقدم بها مواطن متهما فيها الطبيب بالتسبب في وفاة والده.

وتحتفظ "الوطن" بنسخ من تقارير طبية مخالفة ومتناقضة كان قد أرسلها الطبيب المعالج حول حالة المسن إبان إشرافه على علاجه. وقال مطير الحويطي- ابن المتوفى- لـ"الوطن": "تم تحويل والدي إلى مستشفى ضباء بعد أن ساءت حالته الصحية وذكر الطبيب في تقرير له بتاريخ 7-11- 1435 أنه يعاني من ارتفاع في ضغط الدم وداء سكري نمط ثاني وجلطات دماغية متعددة"، وتابع "أخرج أخي والدنا من المستشفى على الرغم من أن المستشفى يعلم تماما أنني الولي الشرعي للوالد بموجب صك شرعي، وتساءلت عن السبب في إخراجه على الرغم من حالته الصحية السيئة".

وأضاف "تقدمت بشكوى إلى محافظة ضباء وطلبت التحقيق في أسباب السماح بخروج والدي من المستشفى دون علمي فوجه المحافظ بطلب إفادة حول القضية"، مشيرا إلى أن التقرير الطبي الصادر من الطبيب المباشر لحالة والده يؤكد أنه يعاني من جفاف في الجسم بسبب قلة السوائل والغذاء وهو واع نسبياً غير متجاوب وبدأ يتناول السوائل فموياً مثل الشوربة والعصير، وقرر أبناؤه استكمال علاجه في المنزل وخرج على مسؤولية أحد أبنائه بعد أن تم التأكد من استقرار حالته"، وتابع: "صدر تقرير من مستشفى أشواق ضد تقرير مستشفى ضباء بتاريخ 19-11-1435 يفيد بأن والدي يعاني من استفراغ والتهاب بالجهاز التنفسي وجلطة دماغية قديمة ليس لها آثار جانبية"، موضحاً أن والده دخل مستشفى أشواق بتاريخ 26-10-1435، وقال:" في يوم 1-3-1436 اعترف الطبيب المباشر بنفسه بعد وفاة والدي في تقرير طبي بأن لديه جلطة واحدة وليس كما ذكر في تقرير سابق له بأن والدي يعاني من عدة جلطات دماغية، واستدرك "صدر تقرير طبي من مستشفى الملك خالد بتبوك بأن والدي يعاني من التهابات القصبة الهوائية وداء السكري النموذج الثاني وارتفاع لضغط الدم، واحتشاء قلبي متعدد "سكتات"، وليس كما ذكر تقرير مستشفى ضباء بأن والدي يعاني من عدة جلطات".

"الوطن" تواصلت مع المتحدث الرسمي لصحة تبوك عودة العطوي وذكر أنه تم شخوص لجنة لمستشفى ضباء مع ضبط إفادة المواطن وشكوى من نظام مزاولة المهن الصحية، وأضاف:" تم التحفظ على الملف الطبي للمريض وإجراء تحقيق مع الطبيب المباشر لعلاج المتوفى، كما تم تأجيل سفر الطبيب وإحالة كامل القضية إلى لجنة طبية محايدة بمستشفى الملك سلمان للقوات المسلحة بالشمالية الغربية لإبداء الرأي بالقضية"، موضحاً بأنه على ضوء ذلك سيتم اتخاذ الإجراءات النظامية في هذا الموضوع.

القبض على 5 وافدات من جنسيات آسيوية وإحالتهن للمتابعة الاجتماعية

ضبط "أربعيني" يؤوي ويؤجّر خادمات بعد هروبهن من كفلائهن بالخبر

المصدر: جريدة سبق الاحد 2 جماد الثانى 1436هـ - 22 مارس 2015م
http://sabq.org/oL1gde

عبدالله السالم- سبق- الدمام:
تمكنت شرطة المنطقة الشرقية، من القبض على مواطن أربعيني، يقوم بتأجير عاملات منزليات، بعد هروبهن من كفلائهن، بصورة غير نظامية، بمحافظة الخبر.
وقال الناطق الإعلامي بشرطة المنطقة الشرقية المكلف، الرائد عثمان بن مستور الغامدي، لـ"سبق"، إن معلومات توفرت أخيرًا لدى شرطة محافظة الخبر، عن قيام أحد الأشخاص بتقديم خدمات تأجير للعمالة المنزلية، بصفة غير نظامية.
وأضاف الرائد "الغامدي"، أنه تم القبض على المشتبه به، والذي تبين أنه مواطن أربعيني، كما جرى ضبط خمس وافدات من جنسيات آسيوية، اتضح أنهن هاربات من كفلائهن، ويعمل على تشغيلهن، بطريقة غير نظامية لدى الغير. وأحيل المتهم وملف الواقعة، لهيئة التحقيق والادعاء العام، وإحالة العاملات المنزليات، لمكتب المتابعة الاجتماعية بالدمام.

أكدن في بيان لهن أن مطالب إلغاء أنظمة وطنية وأحكام شرعية تشكّل خطورة

سيدات مجتمع: دعم خارجي لتعطيل أحكام الشريعة الخاصة بالمرأة السعودية

المصدر: جريدة سبق السبت 1 جماد الثانى 1436هـ - 21 مارس 2015م
http://sabq.org/0K1gde

عبدالله السالم- سبق- الدمام:
أكدت بعض سيدات وناشطات المجتمع السعودي أن الحركة النسوية المدعومة من جهات خارجية، ومن يتبنى فكرها من أكاديميات وإعلاميات وعضوات شورى داخل السعودية، تهدف إلى تعطيل أحكام الشريعة الإسلامية بتحقيق التماثل بين الجنسين في أحكام وتشريعات نظام الأحوال الشخصية، والدعوة إلى تطبيق اتفاقية "سيداو"، والمطالبة برفع التحفظات عنها من مدخل إيفاء المرأة حقوقها، وجميع ذلك يتم بتنسيق ودعم من منظمات دولية بهدف تطبيق المشروع العلماني في بلاد الحرمين التي كرمها المولى -عز وجل- بتطبيق الشريعة الإسلامية في أنظمتها وقضائها.
جاء ذلك في بيان لهن حصلت "سبق" على نسخة منه، خاطبن فيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، بالقول: "نرفع لمقامكم الكريم أسمى آيات الشكر والتقدير للموقف الحازم لحكومتنا الرشيدة في بيانها الصادر عن مجلس الوزراء الموقر تجاه التدخلات الخارجية في أنظمة المملكة وقضائها وحقوق المرأة، مما يشكل انتهاكاً للشأن الداخلي، وعطفاً على ذلك، وإيماناً منا بأهميته لأمن وطننا، نؤكد أن المنهج المخالف الذي يتبناه بعض ممن ينتسب لهذه البلاد المباركة شجع على هذه الانتهاكات".
وأضفن: "وتخصيصاً فإننا نشير إلى التنامي الخطير للنشاط الحركي للمنتسبات للحركة النسوية في المملكة العربية السعودية (النسويات السعوديات) ممن كرّسن جهودهن لدعم أجندة خارجية ترمي إلى الإلغاء والتشكيك في التشريعات الإسلامية، وتظليل الرأي العام، والسعي إلى خلق اتجاه معارض لأنظمة الدولة عن طريق الحشد والتجييش من خلال المقالات المنشورة في صحافتنا، وعن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، والتحدث باسم المرأة السعودية، والعمل على إطلاق الحملات الواحدة تلو الأخرى كحملة السادس والعشرون من أكتوبر؛ الداعية إلى كسر نظام الدولة بفرض قيادة

المرأة للسيارة والدعوة إلى التجمع والمظاهرات، وحملة إلغاء ولي الأمر وحملة بلدي، وغيرها الكثير من المشروعات المتعارضة مع قيمنا الاجتماعية ونظام الحكم في بلادنا، وقد نتج عن نشاط هذه الحركة أضراراً اجتماعية كبيرة أدت إلى التحزب وإثارة البلبلة وإضعاف اللحمة الوطنية وتهديد الأمن الاجتماعي".

وواصلن قائلات: "لا شك أن هذه الحركة النسوية المدعومة من جهات خارجية؛ ومن يتبنى فكرها من أكاديميات وإعلاميات وعضوات شورى؛ تهدف إلى تعطيل أحكام الشريعة الإسلامية بتحقيق التماثل بين الجنسين في أحكام وتشريعات نظام الأحوال الشخصية، والدعوة إلى تطبيق اتفاقية سيداو، والمطالبة برفع التحفظات عنها من مدخل إيفاء المرأة حقوقها، وجميع ذلك يتم بتنسيق ودعم من منظمات دولية بهدف تطبيق المشروع العلماني في بلاد الحرمين التي كرمها المولى عز وجل بتطبيق الشريعة الإسلامية في أنظمتها وقضائها".

وذكرن: "مما يؤسف له أن مطالبهن بإلغاء أنظمة وطنية وأحكام شرعية مستمرة في كل الاتجاهات وهذا الأمر يشكّل خطورة على بنّية المجتمع، ويتنافى مع مصلحة المرأة والأسرة، ويهدد المجتمع بالتفكك والانحلال".

وأشرن إلى "استخدام أسلوب التضليل والادعاء من قبل حاملات لواء النسوية في بلادنا بأن المرأة السعودية مهضومة الحقوق، ويمارس عليها الظلم من قبل النظام، وهن في ذلك يتعمّدن تجاهل وإنكار الجهود العظيمة للدولة في دعمها للمرأة في مناح كثيرة، يشهّد على ذلك ما تقوم به حكومتنا الرشيدة من سياسات وبرامج ومشروعات لتنمية المرأة في العمل والتعليم لا فرق بينها وبين الرجل إلا فيما شرعه الله، وتطوير أنظمة وقوانين قضائية أوجدت حلولاً للعديد من القضايا كالعضل والحضانة والنفقة والولاية وغيرها، وأنشأت محاكم للأحوال الشخصية حماية لمصالحها، والدولة تنطلق في ذلك كله من منطلق أن المرأة مواطنة لها حقوق وعليها واجبات، والدولة معنية باستقرار الأسرة ونمائها وتعزيز العلاقة التكاملية فيها؛ بخلاف مشروعات النسويات ودعوتهن إلى تعزيز الندية والصراع واستقواء المرأة على الأسرة والمجتمع بإسقاط الولاية والمطالبة بما يتعارض مع الشرع".

وأكدن أن "التجاهل المتعمد من النسويات بما تسنه الجهات المشرعة من قوانين وأنظمة لدعم المرأة، وتعمدهن نشر معلومات مضللة فيما يخص الإجراءات المتبعة لدى الجهات الحكومية مدعومات في ذلك من جهات خارجية؛ الهدف منه تحقيق أجندتهم الرامية إلى علمنة التشريعات في بلاد الحرمين، ومنها الحملة التي يرفعن شعارها اليوم بالمطالبة بإسقاط الولاية في تجاهل واضح لأحكام الشريعة وخصوصية الأسرة والمجتمع السعودي، مما يعد تدخلاً صريحاً لتغيير النظام الشرعي بفرض الحرية المطلقة للمرأة في السفر والتنقل دون ضابط".

وأوضحن أنه "جاء البيان الصادر عن مجلس الوزراء موجهاً لهذه المخالفات الصريحة للدولة وأنظمتها من قبل هذه الحركة المتطرفة والمنتسبات لها والتي تعمل على تحقيق مطالب وأهداف منظمات خارجية، وبالرغم من وضوح بيان الحكومة؛ إلا أننا نجد أن هؤلاء النسويات يتحدّين البيان، ويعلن قيامهن بحملة منظمة لإسقاط الولاية على المرأة دون اعتبار للتوجيه السامي، ولا شك أن هذا الأمر مسيئ لنا كمجتمع ونرفضه بشدة".

ولفتن إلى أنه "من هذا المنطلق وحماية لمجتمعنا من الحركات المضللة الهدّامة، التي تتبنى فكراً يتعارض مع تشريعاتنا الإسلامية، نتوجه إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله، بالتعامل بحزم مع هذه الحركة الخطيرة التي تنامت في مجتمعنا ودأبت على تهدد أمننا الاجتماعي، وأدت إلى تعزيز الفرقة والتناحر في المجتمع بدعواتها المنافية لقيم المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للحكم الذي ينص في مواده أن جميع الأنظمة في المملكة مستمدة من الكتاب والسنة، وأن حقوق الإنسان هي حقوق الإنسان في الإسلام. وندعو المولى تعالى أن يحفظكم ويمدكم بعونه وتوفيقه، وأن يمّن على بلادنا بالأمن والاستقرار".

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

299 ألفا رحلوا خلال 5 أشهر

ترحيل 2000 مخالف لأنظمة الإقامة والعمل يوميا ..84 ٪ منهم متسللون

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 2 جماد الثانى 1436هـ - 22 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/22/article_942187.html

عبدالسلام الثميري من الرياض
أظهرت إحصائية حديثة، أن وزارة الداخلية قامت بترحيل 299 ألف مخالف لنظام الإقامة والعمل إلى بلادهم، خلال خمسة أشهر من العام الحالي، وذلك بمعدل ترحيل نحو ألفي مخالف يومياً في جميع المنافذ الحدودية في السعودية.
وأوضحت الإحصائية أن دوريات حرس الحدود ضبطت قرابة 900 ألف متسلل، حاولوا تجاوز الحدود، 84 في المائة منهم كانوا عبر المنافذ الجنوبية للسعودية. وبحسب الإحصائية الصادرة من وزارة الداخلية التي اطلعت "الاقتصادية" عليها، أن 15769 مخالفا ما زالوا ينتظرون استكمال إجراءات ترحيلهم في مراكز الإيواء التي خصصتها الدولة لذلك.
وقال اللواء محمد الغامدي المتحدث الرسمي باسم المديرية العامة لحرس الحدود، إن رجال حرس الحدود على أهبة الاستعداد لمواجهة المتسللين أياً كان هدفهم، وإنهم مؤهلون ومدربون على الموجهات سواء مع المجرمين والمفسدين ومهربي المخدرات أو أصحاب الفكر الضال.
وأكد الغامدى: أن الأجهزة الحدودية مزودة بأجهزة البصمة، وذلك لتطبيق بصمات المقبوض عليهم، لكشف هوياتهم، ومعرفة هل هم مطلوبون أمنياً، مشدداً أن رجال حرس الحدود يتعاملون بكل حزم وقوة مع من يتجاوز الحدود، لحماية الوطن من المتسللين أياً كان هدفهم. يأتي ذلك في الوقت الذي مضى 12 يوماً من انطلاق المرحلة الثانية من الحملة الأمنية على مخالفي أنظمة الإقامة والعمل في جميع المناطق في السعودية. وتهدف الحملة إلى تطبيق النظام ومنع التستر، والقبض على مخالفي نظام الإقامة والعمل وإحالتهم إلى الجهات المختصة لتطبيق النظام بحقهم. وتستهدف العمليات التفتيشية تجمعات المخالفين والعاملين بالأجر اليومي، وكذلك تتبع المخالفين الذين يتحصنون في المنازل العشوائية والاستراحات، إضافة إلى تكثيف الإجراءات عبر مراكز أمن الطرق لقطع الطريق على المخالفين المتنقلين بين مدن المملكة. ورصدت "الاقتصادية" خلال جولاتها في الأيام الماضية، انتشار العمالة غير المؤهلة فنيا، في مواقع مختلفة في العاصمة الرياض، شملت عددا من الشوارع والأحياء في شرق ووسط وغرب العاصمة، وذلك بعد تواريهم عن الأنظار في بدايات الحملات التفتيشية. ولعل اللافت للنظر وجود هذه العمالة بأعداد كبيرة في بعض المواقع، حيث تشكل الجنسية الآسيوية، خاصة الباكستانية النسبة الأكبر من العمالة المنتشرة، وذلك لتقديم عدد من الخدمات المتنوعة. وكان عثمان المحرج مدير الأمن العام، قد أعلن انطلاق المرحلة الثانية من الحملة الأمنية التصحيحية لمخالفي أنظمة الإقامة والعمل، حيث أكد أن الحملة مستمرة يومياً، وتطبق الأنظمة والتعليمات بحق المخالفين بالتعاون مع القطاعات الأخرى من المديرية العامة للجوازات والسجون.
وأضاف المحرج أن الحملة الأمنية تسير وفق استراتيجية مرسومة مشيراً إلى أنها حققت نتائج ملموسة، وذلك بتسجيل انخفاض في معدل الجريمة، مبيناً أن المواطنين بدأوا يلمسون نتائجها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تصحيح مؤشرات الإنفاق الصحي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 2 جماد الثانى 1436هـ - 22 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/22/article_942174.html

سعود بن هاشم جليدان

تعتبر صناعة أو قطاع الرعاية الصحية من القطاعات الاقتصادية المهمة عالمياً. وتزداد أهمية هذه الصناعة مع استمرار ارتفاع أهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وارتفاع توظيفها الأيدي العاملة في كل مكان. وستسهم زيادة معدلات أعمار البشر واتجاه معظم التجمعات البشرية إلى الشيخوخة، وكذلك زيادة وعي سكان العالم، وارتفاع متوسطات دخول الأفراد في رفع معدلات نمو هذا القطاع، وزيادة مساهمته الاقتصادية في نواتج دول العالم المحلية. وتزيد مساهمة الإنفاق الصحي في النواتج المحلية الإجمالية لعدد من دول العالم المتقدم عن 10 في المائة. واحتلت الولايات المتحدة المقدمة في مؤشر نسبة الإنفاق الصحي إلى الناتج المحلي الإجمالي بين دول العالم، حيث وصلت إلى 17.9 في المائة عام 2012م، كما تذكر بيانات البنك الدولي. من جهة أخرى، تنخفض مؤشرات نسب الإنفاق الصحي من الناتج المحلي إلى 4

حقوق الإنسان في الصحافة

في المائة أو أقل في بعض الدول النامية. وتنفق دول مثل منيمار نسبا متدنية تقل عن 2 في المائة من ناتجها المحلي على الرعاية الصحية، ومن الغريب أن نسب إنفاق دول مثل الكويت انخفضت إلى مستويات منخفضة وصلت إلى 2.5 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي عام 2012م. وقد يكون هذا عائدا إلى انخفاض الإنفاق الصحي على العمالة المقيمة وارتفاع نسبتها في عدد السكان، وكذلك تشكيل الشباب جزءا كبيرا من المواطنين. وتفيد بيانات البنك الدولي أن نسبة الإنفاق الصحي في المملكة وصلت إلى 4 في المائة من الناتج المحلي عام 2010م، ثم تراجعت إلى 3.2 في المائة عام 2012م (أو نحو 88 مليار ريال). ويعود التراجع في مؤشري نسب الإنفاق على الصحة بين العامين إلى نمو الناتج المحلي النفطي بقوة، الذي جاء بعد ارتفاعات أسعار النفط.

ولا تقتصر مؤشرات الإنفاق الصحي على النسب المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بل إن هناك بيانات عن مستويات الإنفاق الوطني الصحي للفرد بالدولار الأمريكي. وتشير بيانات البنك الدولي إلى تدني مستويات إنفاق الرعاية الصحية للفرد إلى مبالغ زهيدة قد تصل إلى 15 دولارا سنويا في دول شديدة الفقر كالكونغو أو أريتريا. وتقل مستويات الإنفاق الصحي للفرد عن 100 دولار في معظم الدول منخفضة الدخل. وترتفع معدلات الإنفاق الصحي للفرد بعض الشيء في الدول الصاعدة، ولكنها أقل بكثير من معدلات إنفاق الدول المتطورة، التي تحتل المراكز المتقدمة لمستويات الإنفاق على الصحة بالنسبة للفرد. وتنفق معظم الدول المتطورة مبالغ تتجاوز ثلاثة آلاف دولار للفرد سنوياً. ويقارب أو يتجاوز الإنفاق الصحي السنوي للفرد تسعة آلاف دولار في الدول التي تحتل المراكز الثلاثة الأولى بين دول العالم في هذا المؤشر، وهي النرويج وسويسرا والولايات المتحدة. وتنفق حكومة النرويج بسخاء على الصحة، بينما يتحمل الأفراد والقطاع الخاص جزءًا كبيراً من الإنفاق الصحي في الولايات المتحدة، ويتركز الإنفاق الحكومي على الصحة في الولايات المتحدة على علاج كبار السن. ويتحمل الأفراد في سويسرا الجزء الأكبر من تكاليف التأمين الصحي. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن المملكة (حكومة وأفراداً) تنفق سنوياً نحو 800 دولار للفرد على الرعاية الصحية، ويعتبر هذا المستوى منخفضاً مقارنةً بمستويات إنفاق الدول المتقدمة.

ولا أعتقد أن نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية في المملكة (أو مستوياته) تمثل الواقع الفعلي للإنفاق الصحي. ولهذا من الأولى للجهات المعنية مراجعة بيانات الإنفاق الصحي الإجمالية. وقد لا تشمل البيانات المزودة للمؤسسات الدولية جزءًا من إنفاق الجهات الرسمية الأخرى (غير وزارة الصحة) التي تنفق على الرعاية الصحية، كما قد لا تشمل أيضا جزءا من إنفاق الأفراد والقطاع الصحي على الرعاية الصحية سواءً في داخل المملكة أو خارجها. وتتحمل الجهات المعنية بالإنفاق الحكومي الصحي ومصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات حصر وتحديث بيانات الإنفاق الصحي بشكل كامل وأكثر دقة، وإيضاح الحقائق حول النسب المتدنية للإنفاق على الصحة في المملكة التي تظهر في بيانات البنك الدولي أو أي مؤسسات دولية أو محلية أخرى. من ناحيةٍ أخرى، لا تنفي بعض البيانات المحلية المتوافرة عن الإنفاق الصحي مستويات الإنفاق المنخفض نسبياً مقارنةً بالدول المتقدمة. ووصلت مخصصات وزارة الصحة والهلال الأحمر السعودي المالية إلى نحو 56 مليار ريال عام 1435/1434هـ (2013م)، وهو مبلغ كبير لكنه لا يمثل سوى 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013م. ولا يعرف بالتحديد حجم إنفاق القطاعات الأخرى أو القطاع الخاص أو الأفراد. وتتحمل وزارة الصحة المسؤولية الرئيسية للإنفاق على الخدمات الصحية كما أنها توظف الجزء الأكبر من الأيدي العاملة في القطاع الصحي. وقد شهد الإنفاق على الرعاية الصحية زيادات متوالية في السنوات القليلة الماضية، ومن المتوقع ارتفاعه بقوة خلال الأعوام المقبلة بسبب توجه الدولة لزيادة الإنفاق على القطاع الصحي، وكذلك متطلبات التأمين الصحي على العمالة المقيمة والوطنية، وزيادة الوعي الصحي بين المواطنين وتوجه الأفراد والمؤسسات لزيادة الإنفاق الصحي. لقد حدثت زيادة مؤكدة في مستويات الإنفاق على الرعاية الصحية في السنوات القليلة الماضية. وستسهم زيادة نسب الإنفاق الصحي ومستوياته في تحسن مؤشرات الرعاية الصحية للمملكة. وسيرفع هذا التحسن رفاهية المجتمع، خصوصا إذا استهدف الشرائح السكانية الأكثر استحقاقا.

الولاية والوصاية والقوامة (1)

المصدر: جريدة النمدينة السبت 1 جماد الثانى 1436هـ - 21 مارس 2015م
اضغط هنا

سهيلة زين العابدين حماد

هناك مَن يخلطون بين الوصاية والولاية، ويجعلون من حق الرجل ممارستها على المرأة البالغة الرشيد؛ لذا رأيتُ ضرورة التمييز بينها، فالولاية والوصاية نيابة شرعية عن ناقصي الأهلية كالصغير، أو معدوميها، وتزول عن الصغير ببلوغه الرشد، يوضح هذا قوله تعالى: (وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا). (النساء: 6) بمعنى أنّ على الولي، أو الوصي على مال الصغير أن يتقي الله، وإن كان غنيًا فليستعفف، ولا يأخذ منه أجرًا مقابل إدارته لأمواله، وإن كان فقيرًا، فلا يأخذ منه إلّا المتعارف عليه، وليتق الله، وليعطه ماله عند بلوغه الرشد.

والولاية في اصطلاح الفقهاء: تدبير الكبير الراشد شؤون القاصر الشخصية والمالية. والقاصر: هو من لم يستكمل أهلية الأداء سواء أكان فاقدًا لها كغير المميز، أم ناقصها كالمميز، والولاية قسمان: ولاية على النفس، وهي الإشراف على شؤونه الشخصية، وولاية على المال، وهي الإشراف على شؤونه المالية، وبيّنوا أنّ الولاية على الطفل تنتهي ببلوغه، والبلوغ قد يكون بالسنين، وقد يكون بالعلامات.

والولاية في قوانين الأحوال الشخصية العربية صيغ معظمها بموجب المصطلح الفقهي وآراء الفقهاء، ففي نظام الأحوال الشخصية الموحد لدول مجلس التعاون نجد الولاية هي:

أ) الولاية على النفس هي العناية بكل ما له علاقة بشخص قاصر.

ب) الولاية على المال هي العناية بكل ما له علاقة بمال القاصـر.. (المادة: 156).

وفي قانون الأحوال الكويتي «يخضع الولاية على النفس الصغير والصغيرة إلى أن يبلغا شرعًا، أو يتما (15) من العمر، عاقلين كما يخضع لها البالغ المجنون، أو المعتوه، ذكرًا، أو أنثى. (المادة: 208).

واشترط الفقهاء الولي للمرأة في الزواج، ولكن الإمام أبوحنيفة أعطى للبالغة الرشيدة حق تزويج نفسها، وسار على هذا النهج قانون الأحوال الشخصية المصري، يقول مفتي مصر السابق الدكتور علي جمعة: «وقد رأى الإمام أبوحنيفة أنّ البالغة الرشيدة لا ولاية لأحد عليها، وعليه فلها أن تزوج نفسها بأن تباشر عقد نكاحها بكرًا كانت أو ثيبًا، وحصر الولاية في الصغيرة غير البالغة، وجعل الولاية على البالغة الرشيدة وكالة وليست ولاية.. وقد أخذ القانون المصري بمذهب السادة الحنفية، فجعل للمرأة البالغة حق تزويج نفسها، ويعد زواجها صحيحًا إذا تزوجت من كفء بمهر مثلها».

كما سارت على هذا النهج مدونة الأسرة المغربية في مادتيها (24- 25) وقانون الأحوال الشخصية الجزائري في مادته (11).. وللحديث صلة.

اليوم السابع

مندوب مصر بجنيف: سجل حقوق الإنسان بالغرب ملىء بالتمييز والكراهية

المصدر: جريدة اليوم السابع السبت 1 جماد الثانى 1436هـ - 21 مارس 2015م
اضغط هنا

انتقد السفير عمرو رمضان، مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة بجنيف، سجل حقوق الإنسان فى الدول الغربية، وما تشهده من تزايد العنصرية وكراهية الإسلام، وذلك فى بيان ألقاه خلال النقاش، الذى عقده مجلس حقوق الإنسان حول حالة العنصرية حول العالم بمشاركة وزيرة العدل الفرنسية. وقال إنه بعد أكثر من عقد كامل على المؤتمر العالمى لمناهضة العنصرية عام 2001، فإن مصر تشعر بالارتياح تجاه صلابة التوافق الدولى حول قضية مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب، وإن هذا الالتزام تحول فى العديد من الدول إلى إجراءات حقيقية تسعى لمعالجة أبرز التحديات فى هذا الشأن، مع ذلك فإن مصر تشعر بعميق القلق إزاء استمرار صور مختلفة ومتعددة للعنصرية والتمييز العنصرى وعدم التسامح وكراهية الأجانب. وذكر السفير عمرو رمضان، أن مقتل "مايكل براون" وعدد آخر من المواطنين الأمريكيين المنحدرين من أصل أفريقى خلال العام الماضى فى الولايات المتحدة عكس حجم التحدى الذى لا يزال ينبغى معالجته بعد سنوات من النضال فى أمريكا من أجل الحريات المدنية والقضاء على التمييز العنصرى، وأكد على ضرورة اتخاذ تدابير مؤسسية وسياسات تضمن المحاسبة الفعالة والوقف الفورى للتصنيف العرقى، الذى يُزعم اقترانه باستخدام مفرط وقاتل للقوة من قبل قوات إنفاذ القانون. وعبر مندوب مصر الدائم عن القلق إزاء ظهور العنصرية وكراهية الأجانب فى أماكن جديدة كأيرلندا، حيث تتزايد جرائم الكراهية والانتهاكات المقترنة بدافع عنصرى بما فيها التصنيف العنصرى من قبل الشرطة، وكذلك الكراهية المجتمعية ضد الأجانب والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقى، وشدد على أن ضمان عدم الإفلات من العقاب يُعد أمرًا ضروريًا لوقف هذه الانتهاكات المثيرة للقلق. وأشار إلى استمرار التمييز ضد أقلية الروما فى الدول الأوروبية، حيث يتم التمييز ضدهم فى مجالات السكن والتعليم والعمل، ونوه بأن ذات الصعوبات والمظاهر المتعددة للتمييز تم رصدها فى دول كالنرويج والنمسا ضد الروما والمهاجرين والمسلمين وغيرهم من الأقليات، ويستمر المهاجرون فى التعرض لإجراءات أمنية تعسفية إضافية، وفى نفس السياق تتعرض أقليات دينية من بينها المسلمون فى النمسا فى مواجهة قيود متزايدة فى ممارسة الحق فى حرية الدين أو المعتقد. وأوضح مندوب مصر الدائم بجنيف أن القرار الأخير فى السويد بالسماح للمرضى برفض تلقى الرعاية من طبيبات وممرضات محجبات يؤشر الى ضرورة تحمل الدول مسئولياتها واتخاذ تدابير جادة ضد السياسات والممارسات التى يتولد عنها تمييز وتنميط صورة فئات كالمسلمين والمهاجرين وغيرها من الأقليات، وإن التزايد الملحوظ فى جرائم الكراهية وحملات كراهية الأجانب فى أوروبا فى دول كألمانيا يؤكد الحاجة للتحرك بشكل فورى فى هذا الصدد. ومن ناحية أخرى، أشار السفير عمرو رمضان إلى أن كانتون فى سويسرا صوت لصالح حظر النقاب، وقبل ذلك تم التصويت فى استفتاءات شعبية فى سويسرا على حظر بناء مآذن المساجد والسماح بإمكانية طرد الأجانب وأن هذه التوجهات المجتمعية يغذيها تزايد العنصرية فى الخطاب السياسى والانتخابى، ومن ثم ينبغى على الدول فى كافة الأوقات وفى جميع الظروف تحمل مسئولياتها لضمان الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولى لحقوق الإنسان. ونوه المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة بجنيف بأن إجراءات مكافحة الإرهاب ترتب عليها آثار مضاعفة فى تأثيرها السلبى على الأقليات الدينية والعرقية، ففى بريطانيا على سبيل المثال أوضح المقرر الخاص المعنى بحرية الدين والمعتقد أن المسلمين تعرضوا لإجراءات تمييزية وأن الممارسات السلبية من قبل الشرطة فى الكثير من الأحيان ترتبط بتزايد التحريض والقولبة والتنميط السلبى فى الإعلام، وإن هذا العنصر ملحوظ أيضًا فيما يخص ضحايا الانتهاكات التى يُدعى حدوثها فى سجن "جوانتانامو" وفى سياق ممارسات الاعتقال السرى.

31

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاحد 2 جماد الثانى 1436هـ - 22 مارس 2015
م
اضغط هنا

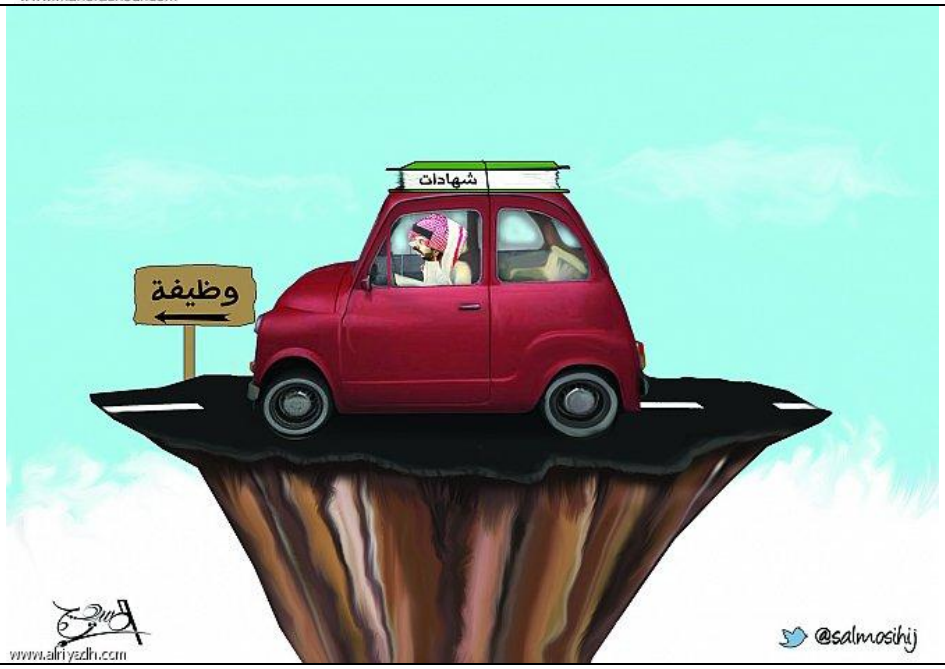

المصدر: جريدة الرياض الاحد 2 جماد الثانى 1436هـ - 22 مارس 2015م

http://www.alriyadh.com/1032208